مقتطف الصحف الصهيونية

الأربعاء 23 آب 2023

عين على العدو الأربعاء 23-8-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **المتحدث باسم جيش العدو"** :قوات الجيش أخذت قياسات منازل منفذي عملية إطلاق النار قرب كريات أربع تمهيدا لهدمها لاحقاً."
- **إذاعة جيش العدو** :منفذو عملية مستوطنة عيلي التي قتل فيها 4 مستوطنين، والمشاركون في العملية كانوا على تواصل مع حركة حماس بغزة وتلقوا تمويلا منها.
- **موقع 0404** :تقرير: مسلحون فلسطينيون أطلقوا النار تجاه مروحية تابعة للجيش فوق طولكرم.
- **إنقاذ بلا حدود** :إلقاء 5 زجاجات حارقة على الطريق السريع 60 شمال "عوفرا."
- **"نير دفوري"-القناة 12"** :إن من يقف خلف موجة العمليات الدامية التي تجتاح الضفة الغربية، ويوجه منفذيها، هما حماس وإيران، ففي نهاية اجتماع الكابينت أمس، تقرر أن تقوم "إسرائيل" باستهداف مرسلي وموجّهي منفذي العمليات، لكن الرد كان غامضا ولم يتم تقديم تفاصيل عملية، متى ومن سيتم استهدافهم، لذلك، قد لا نرى رد فعل في الضفة، بل في أماكن أخرى، حتى لو على حساب الدخول في جولة تصعيد في ساحة أخرى غير الضفة."
- **القناة 13** :قادة المنظومة الأمنية أوضحوا للوزراء في اجتماع الكابينت أهمية سياسة الاغتيالات.
- **القناة 14** :وزراء الكابينت فوضوا "نتنياهو" و"غالانت" للتصرف وفق تقديرهما على المستوى الهجومي كما جرى قبل عملية درع وسهم في غزة، وعملية منزل وحديقة في جنين.

- **قناة كان :**في جلسة الكابينت، طالب وزير الأمن القومي "إيتمار بن غفير"، باتخاذ خطوات دراماتيكية للتضييق على الأسرى الفلسطينيين منها تفريق أسرى الحزب الواحد داخل الأقسام والزنازين – يقول مسؤولون أمنيون: "هذه خطوة خطيرة للغاية يمكن أن تشعل حربا مع غزة والسلطة وحتى الفصائل الفلسطينية في جنوب لبنان."
- **قناة كان :**تقرير: قوات الجيش اعتقلت فجرًا عضوين بارزين في حركة الجهاد الإسلامي، هما ماهر الأخرس وصادق أبو الخير، خلال مداهمة منزليهما في جنين.
- **موقع القناة 7 :**رئيس مجلس مستوطنات الضفة يدعو "نتنياهو" إلى عدم إلغاء قرار تعزيز الاستيطان في الضفة، ويعتبره صفعة على وجه المستوطنين في ظل الأيام الصعبة من العمليات الفلسطينية.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **القناة 13 :**يسعى وزير الجيش "غالانت" إلى تحصيل ثمن من حماس التي تغمر الضفة بالسلاح، يتعلق الأمر بشكل أساسي بمقر حماس الموجود في لبنان، وهو الذي يوجّه الخلايا في الضفة، في "إسرائيل" يبحثون عن طريقة لتدفيعهم الثمن، وإذا حدث ذلك، هناك تخوف من رد فعل من قطاع غزة أو حتى من لبنان.
- **معاريف :**من المتوقع أن يقوم "رئيس الوزراء نتنياهو" قريباً بسلسلة من الزيارات الدبلوماسية، جدول السفر لشهر سبتمبر وأكتوبر: قبرص، والولايات المتحدة الأمريكية (نيويورك)، وجمهورية التشيك، والمغرب.
- **"يسرائيل ديفنس :"**شركة ألبيط تعلن عن تسليم نظام"MAY" ، للكشف عن القناصة، إلى دولة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والذي يكشف ويحدد موقع نيران العدو بدقة، مما يوفر تلقائيًا معلومات مهمة للقوات المقاتلة.
- **"مكتب نتنياهو" :"**التقى بنيامين نتنياهو اليوم مع عمدة مدينة نيويورك إريك آدامز، في مكتبه في القدس، وناقشا خلال اللقاء الإمكانات غير المحدودة للتعاون بين نيويورك وإسرائيل في مجالات التكنولوجيا والابتكار والسياحة."
- **موقع والا :**مستشار الأمن القومي الأمريكي "جيك سوليفان" في مؤتمر صحفي: "من غير المتوقع الإعلان عن اتفاق تطبيع للعلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وإسرائيل في الزمن القريب."

الشأن الداخلي:

- **"إسرائيل اليوم" :"**في أعقاب موجة العمليات، سيجتمع صباح اليوم وزير الجيش يوآف غالانت وقائد القيادة الوسطى الجنرال يهودا فوكس مع رؤساء مجالس مستوطنات الضفة لمناقشة المطالبة باتخاذ إجراءات حاسمة ضد منفذي العمليات وتعزيز البناء وزيادة الشعور بالأمن."
- **"مكتب نتنياهو" :"**انتهت جلسة الكابينت التي عقدت في مكتب رئيس الوزراء في القدس، واتخذ المجلس سلسلة قرارات لمهاجمة منفذي العمليات ومرسليهم، وتم تفويض رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالتحرك في هذا الشأن."
- **موقع والا :**عقب مجزرة قرية أبو سنان اليوم والتي قتل فيها 4 أشخاص، سيحضر نتنياهو اليوم جلسة مناقشة خاصة مع اللجنة الفرعية لمكافحة الجريمة في المجتمع العربي.

- **إذاعة جيش العدو** :قامت طائرة مروحية بمسح المنطقة في محاولة لتحديد موقع سيارة القاتل الذي نفذ جريمة إطلاق النار في قرية أبو سنان وأودت بحياة 4 أشخاص حيث أطلق عليهم النار من مسافة قريبة جدا داخل بستان زيتون، ويجري مواصلة التحقيق في الجريمة.

- **"مكتب نتنياهو" :**"قال رئيس الوزراء نتنياهو: مقتل مدير عام بلدية الطيرة هو تجاوز للخطوط الحمراء، عمليات القتل هذه والمنظمات الإجرامية، وتحصيل رسوم الحماية، ومحاولة السيطرة على البلديات أمر لا يمكننا التسامح معه، سنسخر كل الوسائل بما في ذلك جهاز الأمن العام والشرطة وكافة الوسائل من أجل دحر هذا الإجرام."

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **"أفيغدورليبرمان" :**"حكومة نتنياهو فقدت صوابها، ورئيسها نتنياهو يتبنى منذ عام 2018 سياسة الرضوخ لحماس – من يقود ويمول موجة العمليات في الضفة هي حماس في قطاع غزة، يوجد مقر في غزة مهمته التامة تعميق حالة الرعب للمستوطنين في الضفة الغربية – أما الوجه الآخر للموجة فهو صالح العاروري، المسؤول عن أنشطة الجناح العسكري في الضفة الغربية – إذا كان نتنياهو يهتم بمحاربة الإرهاب، عليه ضرب رأس الأفعى، أولئك الذين يعطون الأوامر ويحولون الأموال ويدعمون العمليات، العنوان واضح وهو حماس وقطاع غزة."

- **"ألموغ بوكير" :**"يجب أن تكون الرسالة واضحة لحماس: أي هجوم ضد الإسرائيليين سيقابله اغتيال في غزة أو لبنان أو سوريا."

- **"رئيس مجلس الأمن القومي السابق مئير بن شبات" :**"سندافع عن أنفسنا بأنفسنا، يعني أن قوات الأمن الإسرائيلية يجب أن تفعل كل ما هو ضروري في كل مكان."

- **"بني غانتس" يهاجم "نتنياهو" على خلفية جريمة القتل في الجليل" :**المجتمع العربي في انهيار، ورئيس الوزراء مشغول بالتصريحات الفارغة، ومن المستحيل تركهم أمام تحديات بهذا الحجم بين يدي بن غفير، نتنياهو المسؤولية ملقاة على عاتقك."

- **عضو الكنيست "تسفي سكوت" :**"دافع العمليات الهجومية التي تهدف إلى طردنا من الضفة الغربية، سوف نقطعه، بمنع قيام دولة فلسطينية."

- **"يوآف غالانت" :**"يجب على جنود الجيش أن يوقفوا فورا حملة التمرد التي يقومون بها ورفض الخدمة."

- **عضو الكنيست "ميراف ميخائيلي" :**"لقد التزمنا الصمت عندما هاجم الإرهابيون اليهود قادة بارزين في الجيش الإسرائيلي والآن تحركوا لمهاجمة جنود حرس الحدود، إذا أرادت دولة إسرائيل أن تحيا فعليها أن تواجه بشجاعة هذه النزعة الاستيطانية الخطيرة القائمة تحت رعاية نتنياهو وأن تقتلعها من جذورها."

* * *

مقالات

i24NEWS : قادة المستوطنات في الضفة الغربية يدعون الحكومة الإسرائيلية إلى "قلب الطاولة" على السلطة الفلسطينية

نظم قادة المستوطنات في الضفة الغربية الثلاثاء، مؤتمرا صحفيا احتجاجيا، خارج مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي في القدس، للمطالبة باتخاذ إجراءات في ضوء الوضع الأمني الحالي . وقال رئيس مجلس المستوطنات يوسي دغان: "أصدقاؤنا في الحكومة، نطلب منكم أن تقلبوا الطاولة. لأنه إذا لم تفعلوا ذلك، سنكون نحن من يقوم بذلك. وسوف نتظاهر ضدكم." وقال داغان إنه "يخجل" من الجلوس أمام مكتب رئيس الوزراء في القدس، مع مواطنيه شلومو نيئمان ويسرائيل غانتس من مجلس مستوطنات غوش عتصيون ومجلس مستوطنات بنيامين الإقليمي، للحديث عن هذه القضايا "في حين هناك جناح يميني كامل في الحكومة."

واتهم رئيس مجلس المستوطنات في الضفة الغربية رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بالوقوف وراء موجة الإرهاب الأخيرة، قائلا "هو الذي يجب أن يخاف." وقال دغان للقناة 7 (المتدينة المتشددة) "بدلاً من ذلك، تواصل الحكومة تحويل ميزانيات ضخمة إليه [عباس] كل شهر تذهب إلى الإرهاب. السلطة الفلسطينية تمنح الإرهابيين رواتب أعلى بكثير قياسا بمعدل الرواتب في السلطة الفلسطينية، للسجناء أنفسهم أو العائلات، بحسب مدة العقوبة، أي كلما كانت جريمة القتل أكثر ضخامة، كلما زاد ضخامة راتب ذاك الإرهابي من السلطة الفلسطينية." واتهم داغان السلطة الفلسطينية بأنها مصدر الإرهاب، من خلال نظامها التعليمي وسياسة الدفع مقابل القتل للإرهابيين، وفق تعبيره. وأضاف دغان "المستنقع هو السلطة، والبعوض اسمه حماس والجهاد الإسلامي. لسوء الحظ، تحاول إسرائيل في السنوات الأخيرة اصطياد البعوض فقط، وليس تجفيف المستنقع."

وأعلنت كتائب شهداء الأقصى، التابعة لحركة فتح، مسؤوليتها عن الهجوم الدموي الذي وقع بالقرب من مدينة الخليل بالضفة الغربية يوم الاثنين. وقُتلت باتشيفع نجيري، وهي أم لثلاثة أطفال، وأصيب رجل آخر بجروح خطيرة.

* * *

i24NEWS : ردا على جريمة أبو سنان مفوض الشرطة الإسرائيلية يقول:"الإرهاب الدموي الإجرامي، نتيجة خلاف بين منظمات إجرامية"

قال المفوض العام للشرطة الإسرائيلية كوبي شبتاي خلال تواجده في موقع جريمة إطلاق النار في قرية أبو سنان شمالي إسرائيل والتي أسفرت عن مقتل اربعة بينهم مرشح بانتخابات محلية" الإرهاب الدموي الاجرامي، نتيجة خلاف بين منظمات إجرامية". في حين يعقد نتنياهو الأربعاء جلسة خاصة لمناقشة الجريمة في المجتمع العربي .وأضاف يعكوف شبتاي :"الحديث يدور عن حدث مأساوي وصعب للغاية، في أعقاب الإرهاب الدموي الجنائي الذي يشهده المجتمع العربي، وتأتي الحادثة نتاج صراع بين التنظيمات الإجرامية، بسبب صراعات السيطرة التي نشأت بعد إيداع قيادات التنظيمات السجن. وتنشط الشرطة الإسرائيلية حاليا كلها بأنشطة في المجتمع العربي داخل البلدات مع كل القوات ومع كل الوحدات، أشارك العائلات حزنها، وسنبذل كل ما بوسعنا لإحباط هذا الإرهاب ."

من جانبه عبر الرئيس الإسرائيلي يتسحاك هرتسوغ عن حزنه وقال إن "جرائم القتل في المجتمع العربي- حالة طارئ تستوجب خطوات محددة من الدولة". وقال :"كل مواطن في المجتمع العربي في إسرائيل يعيش اليوم في خوف رهيب وحزن شديد وقلق رهيب. كل قتيل هو عالم كامل لعائلته وأحبائه. وهذه حالة طوارئ تتطلب اتخاذ الدولة تدابير حاسمة للقضاء على الجريمة والعنف ومنع الخسائر في الأرواح. تعازي للعائلات المكلومة من الأيام القليلة الماضية - من الطيرة إلى أبو سنان ".

هذا وأعلن ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية أنه على خلفية الجرائم في المجتمع العربي سيعقد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الأربعاء جلسة خاصة للجنة الفرعية لمحاربة الجريمة في المجتمع العربي. ويشار الى الشرطة الإسرائيلية أوضحت أن جريمة القتل نفذت على خلفية جنائية بدون أي علاقة بالانتخابات المحلية .

وعقب رئيس الطائفة الدرزية الشيخ موفق طريف عقب على الجريمة وقال :"وقعت هنا مجزرة ، جريمة حقيرة وعم إرهاب تجاوز كافة الخطوط الحمراء والسوداء وحصد حياة أربعة مواطنين، الاجرام في الجليل هو إرهاب بكل ما للكلمة من معني ، الدولة والشرطة تغلق أعينها أمام الأرهاب الاجرام المستفحل، هذه هي مسؤوليتها الحصرية للحكومة والشرطة. فرض السيادة والسيطرة أولا وقبل كل شيئ الاهتمام بأمن المواطنين والسكان بالدولة. هذه ساعة طوارئ وطنية، مثلما ما يجتمع الكابينيت في أعقاب الاعمال الارهابية يأمر بخطوات رد، هكذا يجب أن نعمل الليلة. يجب على الحكومة الاجتماع بشكل فوري وأن تعرض أمام الجمهور خطة طوارئ تطبق فورا ."

* * *

i24NEWS : وزير الأمن الإسر ائيلي يشيد بتأثير الجنرال ميلي على العلاقات الأمريكية الإسر ائيلية

التقى وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت، أمس الثلاثاء، مع رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية الجنرال مارك ميلي، في مقر وزارة الأمن في إسرائيل .وشدد الاجتماع على التحالف القوي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، مع التركيز على التعاون الأمني.

وبرفقة رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي الفريق هرتسي هاليفي، رحب الوزير غالانت بحرارة بالجنرال ميلي، معترفًا بالتقاعد الوشيك للجنرال . وأعرب غالانت خلال هذا اللقاء، عن امتنانه العميق لالتزام ميلي الثابت تجاه دولة إسرائيل والشراكة الثنائية بين البلدين .وشدد غالانت على أن "الجنرال مارك ميلي هو أحد أهم الأصدقاء الحقيقيين لدولة إسرائيل، كما أنه شريك في مهمتنا المشتركة لتحقيق الاستقرار والأمن ."وأشار الوزير إلى الجهود التعاونية المبذولة لمواجهة التحديات المشتركة وفي مقدمتها التهديد الإيراني. كما أعرب غالانت عن امتنانه الشخصي لميلي لدوره الفعال في تعزيز أمن دولة إسرائيل .

* * *

i24NEWS : بعد منع مصلين مسيحيين الوصول لجبل طابور الجمعة: مجلس الكنائس العالمي يهاجم إسر ائيل بشدة

نشر مجلس الكنائس العالمي بيانا يهاجم به إسرائيل بسبب منع آلاف المصلين الجمعة الماضية من الصعود الى جبل الطور للاحتفال بـ"عيد التجلي"، واعتبر البيان الشديد اللهجة للمنظمة الدولية التي تضم آلاف الكنائس حول العالم أن منع وصول المصلين للكنيسة للاحتفال بالعيد هو "انتهاك لحرية العبادة "

ويعتبر جبل طابور هو المكان الذي تحول فيه النبي عيسى من شخص عادي الى نبي، وقال الأمين العام للمنظمة القس بروفيسور جيري فيلي وفقا لـ"واينت" إنه :"ما لا يقل عن ألف سيارة انتظرت في الحواجز التي اقامتها شرطة إسرائيل بالطريق الى الكنيسة، وفي أعقاب ذلك تم توقيفهم ساعتين ونصف" وأشار فيلي الى أن من بين من تم توقيفهم كان عضو في اللجنة الأدارية للمجلس. ويضم المجلس 349 كنيسة من كافة أنحاء العالم ويتبعه 590 مليون مصلي ، ويتواجد مقر إدارة المجلس في المركز المسكوني في جنيف بسويسرا .

وذكر "واينت" أن الآلاف من المصلين المسيحيين من الطائفة الارثوذكسية كانوا سيحتفلون بعيد التجلي لكنهم اضطروا للعودة، بعد عدم حصول الحدث على التراخيص المطلوبة قبل فترة وجيزة من بدايته .

المسؤول في الكنيسة قال إن منظمته ذهلت باكتشاف صدور قرار منع للتجمع على جبل طابور باللحظة الأخيرة وفي المنطقة المفتوحة الى جانب الكنيسة من منطلق الحرص على سلامة المشاركين، وذكر انه :"قبل ايام عقد اجتماع بين المجلس الارثوذكسي في الناصرة وبين السلطات الإسرائيلية واتفق على اقامة الحدث" واعتبر فيلي ان مضايقة الاحتفال المسيحي تأتي بعد "المضايقات المتكررة التي تعرض لها المسيحيون في القدس، حيفا وأماكن أخرى ."

الأمين العام للمنظمة قال :"إننا نرى المساس بحرية العبادة، الغاء الصلاة والتقييدات على حياة المجتمع المسيحي في الأرض المقدسة بحجة الأمن والأمان، أمر غير مقبول، ويدعو مجلس الكنائس العالمية الحكومة الإسرائيلية اتاحة بممارسة مراسم العبادة المسيحية والأحداث الاجتماعية ان تتم بحرية والدفاع عن الحقوق الدينية لجميع الناس "

سلطة الاطفاء والانقاذ الاسرائيلية قالت في تعقيبها انه "كجزء من الاستعدادات لعيد التجلي عقدت سلسلة اجتماعات خلال الأشهر الأخيرة بين مسؤولين إسرائيليين من كافة الجهات وممثلي الكنائس والسلطة المحلية، وخلال لاجتماعات حذر المسؤولون الإسرائيليون من مخاطر أمنية كبيرة في المنطقة وهذا ما حث الشرطة على اتخاذ قرارها باغلاق المكان كما حدث العام الماضي، وشددت على أن منظمو الحدث قدموا فقط الاثنين الماضي الطلب لتنظيم الحدث مع خطة سلامة تحتوي على الكثير من العيوب والتي لم يتم تصليحها حتى الآن .

* * *

تايمز أوف إسرائيل: المجلس الأمني يجتمع بينما يدعو اليمين المتطرف إلى قمع حاد في الضفة الغربية

أعلن مكتب رئيس الوزراء عن "سلسلة من القرارات" بعد موجة الهجمات القاتلة، دون الخوض في تفاصيل؛ غالانت يتشاجر مع بن غفير، الذي يدعو إلى إعادة عمليات القتل المستهدف

اجتمع مجلس الوزراء الأمني يوم الثلاثاء في أعقاب عدة هجمات دامية وقعت مؤخرا في الضفة الغربية، بينما دعا الوزراء اليمينيون المتطرفون إلى سلسلة من الإجراءات التي قوبلت بمعارضة من كبار المسؤولين الأمنيين. وأصدر مكتب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بيانا بعد الاجتماع، قال فيه إن الوزراء اتفقوا على "سلسلة من القرارات لاستهداف الإرهابيين وفوضوا رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالتصرف في هذا الشأن." ولم يوضح البيان ماهية تلك القرارات. وأضاف أن "المجلس الوزراء يدعم قادة

وجنود الجيش الإسرائيلي وأفراد قوات الأمن في أنشطتهم ضد العناصر الإرهابية من أجل أمن مواطني إسرائيل"، وسط الانتقادات المتصاعدة من قبل المستوطنين والمشرعين اليمينيين المتطرفين في الائتلاف ضد جيش.

وكان من المقرر في البداية عقد المجلس رفيع المستوى في 10 سبتمبر، لكن قرر نتنياهو عقد الجلسة بموعد سابق بعد مقتل امرأة إسرائيلية يوم الاثنين في حادث إطلاق نار آخر في الضفة الغربية، وهي الضحية الإسرائيلية الثالثة خلال يومين.

بعد وقت قصير من الاجتماع، تم تسريب إلى وسائل الإعلام العبرية أجزاء من شجار بين وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير ووزير الدفاع يوآف غالانت، الذي تعرض في اليوم السابق لاتهامات من قبل بن غفير وغيره من الوزراء القوميين المتطرفين بالتسبب في موجة الهجمات القاتلة.

وبحسب التسريبات، دعا بن غفير الجيش الإسرائيلي إلى فرض إغلاقات على القرى الفلسطينية، بالإضافة إلى إقامة المزيد من الحواجز في جميع أنحاء الضفة الغربية، وإلغاء تصاريح الدخول للعمال الفلسطينيين، وتنفيذ عمليات اغتيال مستهدفة لقادة الحركات المسلحة الفلسطينية في الضفة الغربية ومواصلة تشديد أوضاع الأسرى الأمنيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

"هناك خطر اندلاع احتكاك ويجب الانتباه إليه. كان هناك بضع العشرات من [المسلحين]، أما اليوم فقد أصبح عددهم بالمئات"، نُقل عن غالانت قوله ردا على ذلك، موضحا أن الأحداث العنيفة تميل إلى التصاعد في الضفة الغربية. وأضاف غالانت أن الجيش الإسرائيلي منهك بسبب تصاعد عنف المستوطنين وأن الجماعات المسلحة الفلسطينية استغلت هذا الضعف لتنفيذ المزيد من الهجمات.

كما تطرق إلى إدانات أعضاء الائتلاف لكبار قادة الجيش الإسرائيلي. وقال غالانت: "يقوم هؤلاء الجنود بحماية الطرق السريعة [بالضفة الغربية] التي يستخدمها أعضاء الكنيست هؤلاء للذهاب بعد ذلك إلى استوديوهات شبكة الأخبار ومهاجمة [قادة الجيش الإسرائيلي]."

ورد بن غفير على هذه التصريحات.أشعر وكأنني في فيلم خيالي. يتم قتل الناس، بما في ذلك والدة أمام ابنتها. قبل أيام قليلة قُتل رجل وابنه بالرصاص، وأنتم تتحدثون باستمرار عن خطر الاحتكاك وخطر الجريمة القومية [اليهودية]"، قال بن غفير. "هل نحن مجانين؟ بدأت أعتقد أننا في سويسرا، وكأن هذه هي مشاكلنا الوحيدة. هذا الاجتماع يدور حول الإرهاب. نحن بحاجة إلى التوصل إلى تدابير عملية لما يجب القيام به لمكافحة الإرهاب وليس التعامل مع هذا الهراء."

وقال مصدر مطلع على الأمر لموقع "والا" الإخباري إن المسؤولين الأمنيين في اجتماع مجلس الوزراء أيضًا رفضوا مقترحات بن غفير، وأصروا على مواصلة سياسة التمييز بين المسلحين وبقية السكان الفلسطينيين، الذين من مصلحة إسرائيل تحسين ظروف معيشتهم.

ونقلت القناة 12 عن مصدر في المؤسسة الأمنية لم يذكر اسمه هاجم الوزراء لاستغلالهم اجتماع مجلس الوزراء للتشاجر فيما بينهم وثم تسريب تصريحاتهم للصحافة. وقال المصدر: "كان الاجتماع مجنونا وغير مهني وشهد مجادلات بين الوزراء لم

تكن موضوعية"، وتوقع أن يتم اتخاذ قرار موضوعي بشأن هذه المسألة من قبل منتدى أصغر من الوزراء، نظرا لعدم ثقة نتنياهو في أعضاء مجلس الوزراء مثل بن غفير. وأشار المصدر إلى أن المؤسسة الأمنية لا تزال تعارض إطلاق عملية عسكرية واسعة النطاق في الضفة الغربية على غرار عملية الدرع الواقي عام 2002، على الرغم من مطالبة بن غفير وغيره من المشرعين اليمينيين المتطرفين بذلك.

وفيما يتعلق بتصريحات نتنياهو الأخيرة بأن إسرائيل سترد على المسلجين والمسؤولين عن إرسالهم لتنفيذ هجمات، أوضح المصدر أن رئيس الوزراء كان يلمح إلى استهداف إيران، مما يشير إلى أن الضربات المضادة للجيش الإسرائيلي قد تمتد إلى ما هو أبعد من الضفة الغربية.

وخلال اجتماع مجلس الوزراء أيضًا، شدد أعضاء المؤسسة الأمنية على ضرورة تعزيز السلطة الفلسطينية، التي تعمل على قمع العناصر المسلحة في الضفة الغربية – ما لم يلقى بترحيب من الوزراء اليمينيين المتطرفين، قال المصدر. كما يسعى وزير المالية بتسلئيل سموتريش للرد على الهجمات الأخيرة عبر المضي قدما في خطط لتوسيع مستوطنات الضفة الغربية وإضفاء الشرعية على العشرات من البؤر الاستيطانية، وذكرت القناة 12 يوم الاثنين أنه يعتزم تقديم الاقتراح في جلسة مجلس الوزراء يوم الأحد المقبل. لكن قالت وسائل إعلام عبرية يوم الثلاثاء أنه لن يتم طرح الخطة في الاجتماع المقبل، حيث حذر مجلس الأمن القومي من أن الإجراءات قد تضر بالأمن القومي إذا تم تقديمها في هذا الوقت، ودعا إلى عمل إضافي قبل النظر فيها.

تصاعدت أعمال العنف في الضفة الغربية خلال العام والنصف الأخيرين، مع ارتفاع في عدد هجمات إطلاق النار الفلسطينية ضد المدنيين الإسرائيليين، ومداهمات اعتقال ليلية شبه يومية للجيش الإسرائيلي، وتصاعد الهجمات التي يشنها المستوطنون اليهود المتطرفون ضد الفلسطينيين. وأعلن الجيش الإسرائيلي يوم الاثنين أنه سيعزز انتشاره في الضفة الغربية بكتيبة مشاة إضافية وسريتين، في أعقاب الهجومين الداميين الأخيرين. وأسفرت الهجمات الفلسطينية في إسرائيل والضفة الغربية عن 29 قتيلا وعدة إصابات خطيرة منذ بداية العام، بما يشمل إطلاق النار يوم الإثنين.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: وزير الشؤون الإستراتيجية: إسرائيل قد تقبل طلب السعودية تخصيب اليورانيوم بموجب اتفاق تطبيع

بقلم كنعان ليدور

أشار وزير الشؤون الإستراتيجية رون ديرمر، المقرب من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، إلى أن إسرائيل قد تكون منفتحة على احتمال قبول طلب المملكة السعودية ببناء محطة طاقة نووية مدنية، كجزء من اتفاق تطبيع مع اسرائيل بوساطة الولايات المتحدة. وأصدر مكتب نتنياهو في وقت لاحق توضيحا يقلل من أهمية التصريح، على الرغم من نقل وسائل الإعلام العبرية عن مصدر مقرب من رئيس الوزراء أكد أن إسرائيل "لا تستبعد" فكرة تخصيب الرياض لليورانيوم. وفي مقابلة مع PBS نشرت يوم الجمعة، أكد ديرمر على الفرق بين السعي للطاقة النووية للأغراض السلمية والسعي للأسلحة النووية".هناك دول في المنطقة يمكن أن تمتلك طاقة نووية مدنية. هذه قصة مختلفة عن برنامج أسلحة نووية"، قال الوزير، الذي التقى الأسبوع الماضي

بوزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكين ومسؤولين آخرين ضمن وفد إسرائيلي رفيع المستوى لإجراء محادثات بشأن صفقة محتملة بين اسرائيل والرياض.

وفي المقابلة، سأل نيك شيفرين من PBS ديرمر عما إذا كانت إسرائيل ستوافق على امتلاك السعودية "قدرة نووية مدنية، بما في ذلك التخصيب" مقابل التطبيع، فأجاب: "مثل أشياء كثيرة، التفاصيل مهمة، وسوف يتعين علينا رؤية ما يتم الاتفاق عليه في النهاية."يمكن [للسعوديين] التوجه إلى الصين أو إلى فرنسا غدا، ويمكنهم إقامة مشروع – أن يطلبوا منهم إعداد برنامج نووي مدني والسماح بالتخصيب المحلي. يمكنهم فعل ذلك غدا إذا أرادوا ذلك. لذا فإن السؤال الذي أطرحه على نفسي هو، إذا كانت الولايات المتحدة منخرطة في هذا، فماذا سيعني ذلك بعد 10 سنوات، 20 سنة، أو 30 سنة، وما هو البديل؟ هناك قضايا أخرى طرحها السعوديون"، قال.

تخصيب اليورانيوم محليا يرفع العديد من العقبات على طريق نحو تطوير أسلحة نووية أو تسليح برنامج نووي مدني. دول الشرق الأوسط الوحيدة التي تخصب اليورانيوم حاليا هي إيران وإسرائيل، وفقا لـ"مشروع ويسكونسن" للحد من الأسلحة النووية. وتنتهج إسرائيل سياسة الغموض ولم تؤكد أو تنكر امتلاكها أسلحة نووية حتى الآن.

وفي المقابلة، كرر ديرمر الموقف الإسرائيلي الراسخ بأنها ستعارض تسلح أي دولة في المنطقة بأسلحة نووية، لكنه لم يتطرق في المقابلة إلى موضوع التخصيب على وجه التحديد، وهو عنصر أساسي في برامج الأسلحة النووية ومصدر الخلاف المستمر بين إيران والغرب. وقال ديرمر: "لن نوافق على أي برنامج أسلحة نووية لأي من جيراننا. والسؤال سيكون، بما يتعلق بتفاصيل اتفاق، ما هي الضمانات؟ وماذا يحدث إذا سلكوا طريقًا آخر، إذا سلكوا طريقًا مع الصينيين أو أي شيء آخر؟ علينا التفكير في هذا الأمر برمته." لكنه أضاف: "دعونا لا نقلل من التأثير الذي يمكن أن يكون لاتفاق سلام إسرائيلي سعودي على المنطقة والعالم". وقال إن مثل هذا الاتفاق من شأنه أن يدفع "العديد من الدول العربية الأخرى والدول الإسلامية" إلى أن تحذو حذوها، مضيفا: "أعتقد أنه أكبر تغيير لقواعد اللعبة."

وأثارت تصريحات ديرمر إدانة يوم الأحد من زعيم المعارضة يائير لبيد، الذي اتهمه بـ"تعريض أمن إسرائيل للخطر." وجدد لبيد في بيانه رفضه السماح للسعودية بتخصيب اليورانيوم. وقال: "يمكننا التوصل إلى اتفاق يعزز أمننا القومي أيضا دون أن توقع إسرائيل على تفويض لتخصيب اليورانيوم في الشرق الأوسط."

وأصدر مكتب رئيس الوزراء يوم الأحد بيانا أوضح فيه أن "ديرمر قال إن إسرائيل لم توافق على برنامج نووي لأي من الدول المجاورة لها"، مضيفا أن "هذه كانت وستظل سياسة إسرائيل" – دون الإشارة إلى تطرق الوزير إلى الأسلحة النووية على وجه التحديد في تلك الجملة خلال المقابلة. وأضاف البيان أن نتنياهو وقع "أربع اتفاقيات سلام تاريخية عززت أمن إسرائيل ومكانتها – وسيواصل القيام بذلك"، في إشارة إلى الدول الموقعة على اتفاقيات إبراهيم لعام 2020: الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب والسودان. ومع ذلك، نقلت أخبار القناة 13 عن مصدر مقرب من نتنياهو لم تذكر اسمه بدا أنه يؤكد على موقف ديرمر: "إسرائيل لا تستبعد [المسألة] – لكنها تريد أولا معرفة مستوى المراقبة الأمريكية لمثل هذه العملية، وماذا سيكون مستوى انخراطها وماذا ستكون الضمانات لإسرائيل، وستحدد بالتالي موقفا واضحا."

السعودية من الدول الموقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وهي المعاهدة التي تنص على أن الدول الموقعة لن تقوم بتطوير أسلحة نووية. لكن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تذكر التخصيب. وهناك خلاف بين إيران والولايات المتحدة، من بين دول أخرى، حول ما إذا كانت إيران، التي هي أيضا دولة موقعة، تنتهك المعاهدة من خلال تخصيب اليورانيوم لما تقول إسرائيل والعديد من الدول والوكالات الأخرى إنه برنامج سري لتطوير أسلحة نووية.

بحسب ما ورد، وضعت السعودية ثلاثة شروط لتوقيع اتفاقية تطبيع مع إسرائيل – الحصول على تكنولوجيات دفاع أمريكية متقدمة، مثل نظام صواريخ "ثاد"، وإنشاء تحالف دفاعي مع الولايات المتحدة، وموافقة لتطوير برامج طاقة نووية لأهداف مدنية تحت إشراف ودعم الولايات المتحدة.

وتسعى الولايات المتحدة إلى تقليص علاقات الرياض الاقتصادية والعسكرية مع الصين وروسيا بشكل كبير، وتعزيز الهدنة التي أنهت الحرب الأهلية في اليمن. ومن المتوقع أيضا أن تطالب السعودية بقيام إسرائيل بخطوات كبيرة نحو قيام دولة فلسطينية مستقلة، على الرغم من أن الرياض لم تقرر بعد ما قد تكون هذه الخطوات.

وستتطلب أي معاهدة أمريكية جديدة مع السعودية دعم ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ – وهي مهمة شاقة بالنظر إلى رغبة الجمهوريين منع الرئيس جو بايدن من تحقيق انتصارًا في السياسة الخارجية وقلق الديمقراطيين بشأن سجل الرياض في مجال حقوق الإنسان. في عام 2021، صوت 28 ديمقراطيا في مجلس الشيوخ ضد صفقة أسلحة مخطط لها مع السعودية، بينما صوت 22 لصالحها.

في أواخر الشهر الماضي، قال مستشار الأمن القومي تساحي هنغبي إن موافقة إسرائيل على برنامج نووي سعودي لن تكون مطلوبة. وقال هنغبي إن "عشرات الدول تدير برامج نووية مدنية. هذا لا يعرضهم أو يعرض جيرانهم للخطر"، مضيفا أن القضية ستكون فقط بين واشنطن والرياض.

في عام 2020، افتتحت الإمارات، الدولة العربية الوحيدة التي لديها برنامج نووي فعال، مفاعلاتها كجزء من برنامج يعتمد على استيراد اليورانيوم المخصب. وتعهدت الإمارات بعدم تخصيب اليورانيوم أو إعادة معالجة الوقود المستهلك لاستخراج البلوتونيوم، وهما مساران لصنع سلاح نووي.

وتسعى الأردن، التي وقعت اتفاق سلام مع إسرائيل في 1994، إلى إقامة برنامج نووي مدني، وقالت إنها ستعمل بواسطة اليورانيوم المستخرج محليا الذي سيتم إرساله إلى الولايات المتحدة لتخصيبه.

* * *

تايمز أوف إسرائيل : 4 قتلى، من بينهم مرشح لرئاسة مجلس محلي، في خضم تصاعد العنف المسلح في الوسط العربي

قُتل أربعة أشخاص يوم الثلاثاء، أحدهم مرشح لرئاسة سلطة محلية، في بلدة أبو سنان بشمال البلاد، مع استمرار تحطيم جرائم القتل المتصاعدة في البلدات العربية أرقام قياسية في السنوات القليلة الماضية. وجاء إطلاق النار بعد ساعات من دعوة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مرة أخرى لإشراك جهاز الأمن العام (الشاباك) في مكافحة جرائم العنف في الوسط العربي، في

أعقاب مقتل مدير عام بلدية الطيرة في اليوم السابق. وأعلن مكتب نتنياهو في وقت لاحق أن لجنة وزارية مكلفة بمحاربة الجريمة في المجتمع العربي ستُعقد يوم الأربعاء. وقالت"نجمة داوود الحمراء" لخدمات الإسعاف إن المسعفين أعلنوا وفاة الأربعة في مكان الحادث بعد أن عثروا عليهم في حقل. وأعلنت الشرطة فتح تحقيق وقالت إن عناصرها توجهوا إلى أبو سنان لجمع الأدلة.

أحد الضحايا يدعى غازي صعب، وهو مرشح لرئاسة المجلس المحلي في انتخابات السلطات المحلية القريبة. وذكرت صحيفة "هآرتس" أن صعب كان ضابطا سابقا في الجيش الإسرائيلي وفي شرطة حرس الحدود، وفي السنوات الأخيرة أدار شركة في أبو سنان. أما القتلى الآخرون فهم أقاربه زهر الدين صعب وأمير صعب، إلى جانب سلمان حلبي من يركا.

وقد أعلن الزعماء الدروز إضرابا في المؤسسات المجتمعية يوم الأربعاء ردا على جريمة القتل، وحمّلوا الشرطة والحكومة المسؤولية في انعدام الأمن في شمال البلاد. أبو سنان يسكنها خليط من السكان المسلمين والدروز والمسيحيين.

هذا الحادث هو أحد أكثر جرائم العنف دموية هذا العام، ويأتي بعد شهرين من مقتل خمسة أشخاص في جريمة إطلاق نار وقعت في مغسلة سيارات في بلدة يافة الناصرة. وكان إطلاق النار الذي وقع يوم الثلاثاء هو الثاني الذي يستهدف سياسيا عربيا محليا خلال عدة أيام. ونفت الشرطة أن يكون للقتل أي صلة بانتخابات أكتوبر، ووصفتها بأنه مرتبط بالجريمة.

وقال رئيس الدولة يتسحاق هرتسوغ في أعقاب جريمة القتل الرباعية: "اليوم، يعيش كل مواطن في المجتمع العربي في إسرائيل في خوف رهيب وحزن شديد وقلق عميق. كل من قُتل هو عالم كامل لعائلته وأحبائه. هذه حالة طوارئ تتطلب من الدولة إجراءات حازمة للقضاء على الجريمة والعنف ومنع المزيد من الخسائر في الأرواح."

يوم الإثنين، قُتل المدير العام لبلدية الطيرة عبد الرحمن قشوع في جريمة إطلاق نار قال نتنياهو إنها "تجاوزت خطا أحمر". وأصيب شخصان آخران بجروح طفيفة إلى متوسطة في إطلاق النار، الذي طلب وزير الداخلية موشيه أربيل في أعقابه نتنياهو بعقد جلسة طارئة مع الشاباك وإشراك جهاز الأمن الداخلي في التحقيق وفي محاربة الجريمة بشكل عام. وذكرت صحيفة هآرتس أن قشوع هو ضحية القتل رقم 11 في الطيرة خلال السنوات الثلاث الماضية. بالإضافة إلى قشوع، قُتل رجل في الثلاثينيات من عمره في حادث منفصل يوم الإثنين في بلدة الرينة بشمال البلاد.

وقال رئيس الوزراء في بيان بالفيديو: "سنستخدم كل الوسائل، بما في ذلك الشاباك والشرطة، للتغلب على هذا الإجرام. سنقضي على الجريمة المنظمة في المجتمع العربي في إسرائيل." وأضاف "لا بد من أن يتمكن جميع المواطنين الإسرائيليين من العيش في أمان وليس تحت ظل تهديد الإرهاب الداخلي." وتعهد نتنياهو ووزير الأمن القومي اليميني المتطرف إيتمار بن غفير في السابق بتوظيف الشاباك في رد الحكومة على مكافحة الجريمة، لكن لم يفعلا ذلك بعد وسط معارضة من الوكالة وقادة المجتمع العربي. الشاباك مكلف بشكل عام بمكافحة الإرهاب الداخلي، بما في ذلك في الضفة الغربية وغزة، والتهديدات التي تستهدف مؤسسات الدولة. وبما أن قشوع مسؤول حكومي، فإن الشاباك منخرط في التحقيق في جريمة قتله. يوم الإثنين قال قائد لواء المركز في الشرطة، آفي بيطون، إن التحقيق يمثل أولوية قصوى للمنطقة "في ضوء خطورة الحادث الذي قُتل فيه موظف عام في مؤسسة حكومية."

يوم الثلاثاء أيضا، أصيب رجل بجروح خطيرة بعد أن تعرض لإطلاق النار في مدينة رهط بجنوب البلاد. وقام مسعفون بنقل الرجل إلى مستشفى في بئر السبع وفتحت الشرطة تحقيقا في إطلاق النار. ويوم الثلاثاء، في مدينة اللد العربية-اليهودية، أدخل إطلاق نار كثيف مفاجئ السكان في حالة من الذعر. وقال رئيس البلدية، يائير رفيفو، إن إطلاق النار جاء من عدة مجمعات عائلية وكان الهدف منه تخويف الخصوم في إطار نزاع، وليس التسبب في أذى جسدي.

وفقا لمنظمة "مبادرات إبراهيم" المناهضة للعنف، قُتل 156 فردا من المجتمع العربي في إسرائيل منذ بداية العام، معظمهم في جرائم إطلاق نار. خلال الفترة نفسها من العام الماضي، قُتل 68 شخصا. وتعد جرائم القتل جزءا من موجة جرائم عنف تجتاح المجتمع العربي في السنوات الأخيرة. ويلقي العديد من قادة المجتمع المحلي باللوم على الشرطة، التي يقولون إنها فشلت في كبح جماح منظمات الجريمة وتتجاهل أعمال العنف إلى حد كبير. ويشيرون أيضا إلى عقود من الإهمال والتمييز من قبل المكاتب الحكومية باعتبارها السبب الجذري للمشكلة.

* * *

القناة الـ12: الرد الغامض والخوف من التسريبات، والقرار: ما الذي حدث في جلسة الكابينت؟

بقلم نير دبوري

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع. أطلس للدراسات الإسرائيلية

وزراء الكابينت اجتمعوا، أمس الثلاثاء، ليتناقشوا إثر تواصل العمليات الأخيرة في الضفة الغربية، والتي قتل فيها ثلاثة إسرائيليين. مع انتهاء الجلسة، التي رافقتها الخلافات بين الوزراء، تقرر أن تختار إسرائيل الزمان والمكان المناسبيْن لضرب مُوجهي المنفذين؛ حماس وإيران.

مَن يقف وراء موجة العمليات الدموية، التي تجتاح الضفة الغربية، وهو في الواقع الذي يوجه المنفذين، لتنفيذ تآمرهم، هم حماس وإيران. مع انتهاء النقاش في الكابينت، تقرر أن تضرب إسرائيل من يُرسل المنفذين، لكن الرد كان غامضًا ولم يتم إعطاء أيّ تفصيل عملي؛ متى؟ ومَن ستضرب؟ لذلك، ربما لا نرى تطبيقًا للرد في الضفة الغربية وإنما في أماكن أخرى. ذلك أيضًا بثمن الدخول في جولة تصعيد على جبهة أخرى.

على خلاف المطالب التي طرحها بعض الوزراء في النقاش، رئيس الحكومة نتنياهو ووزير الأمن غالنت قررا اعتماد موقف المنظومة الأمنية؛ عدم التوجيه بالخروج إلى عملية "السور الواقي 2"، والقيام بخطوات تعزز السلطة الفلسطينية.

مع ذلك، فرئيس الحكومة نتنياهو قلق للغاية من التسريبات لوسائل الإعلام من قِبل بعض وزراء الكابينت، ولذلك فسيكون هناك توجه للقيام بخطوات موسعة، لكنه لن يطرح ذلك في جلسة الكابينت، وإنما في اجتماعات مقلصة أكثر.

أكثر من كون النقاش في الكابينت جلسة أمنية، كان سياسيًا، الجهات الأمنية التي شاركت في النقاش قالت "كان نقاشًا مهلوسًا ولم يكن مهنيًا، تميز بالمجادلات بين الوزراء ولم يكن مهمًا". غالنت والضباط تحدثوا عن أن الجريمة القومية تنهب موارد المنظومة الأمنية، إضافة لكونها تسخّن المنطقة. وزير الأمن القومي بن غفير انتفض "هل جننتم؟ يقتلون الإسرائيليين، وأنتم تتناولون هذه المواضيع؟."

قضية أخرى تسببت بالمجادلات، وهي التطرق إلى الضباط الذين توجه لهم الانتقادات الشديدة. غانت قال "يجب أن نوقف على الفور مسيرة الاعتداءات على الجيش الإسرائيلي، والأمر مرتبط بكم وبأحزابكم (بن غفير وسموتريتش). هجمات الوزراء وأعضاء الكنيست على رئيس الأركان، رئيس الشاباك وقائد مقر الوسطى هي اعتداءات غير مسؤولة وتضعف قوتنا في أعين أعدائنا. المقصود أنها خطر أمني."

* * *

القناة الـ 12: "لقد فعلنا ذلك في السابق": يُمكن أن نوجه ضربة قاضية لصناعة "الإرهاب"

بقلم شالوم بن حنان (مسؤول سابق في "الشاباك")

الخوف من عمليات أخرى بعد العملية الصعبة في حوارة، وقع على هيئة عملية صعبة أخرى بالقرب من الخليل. مثل هذه العمليات ذات النتائج الناجحة بالنسبة لمنفذيها، تستخدم نموذجًا للإلهام وتشجّع على التقليد.

التحريض على شبكات التواصل الاجتماعي، وتمجيد المنفذين، والدعوات الموجهة لعموم الشعب الفلسطيني لأخذ زمام المبادرة والقيام بعمليات تلقى آذانًا صاغية.

على خلاف العملية في حوارة، والتي كانت استغلالًا للفرصة ضد الإسرائيليين الذين وصلوا بمبادرتهم الشخصية إلى الضفة، عملية الأمس نُفذت ضد إسرائيليين يعيشون في المنطقة ومُضطرين للتحرك على محاور حركة المرور في الخليل، كجزءٍ من الروتين اليومي. فرق آخر هو أن عملية إطلاق النار من السيارة العابرة تستوجب مستوىً عاليًا من الإعداد، تنفيذًا وسلاحًا بجودة أعلى. الافتراض العملي الأولي هو أن العملية نُفذت من قِبل مهاجمَيْن اثنيْن على الأقل، أحدهما قاد السيارة والآخر قام بإطلاق النار.

سواء دار الحديث عن خلية شُغلت من قِبل فصيل منظم أو خلية مستقلة، سلسلة العمليات منذ بداية السنة، والتي بلغ ثمنها من الدماء حتى الآن 34 قتيلًا؛ تستوجب تفكيرًا عميقًا من أجل مناقشة "استراتيجية محاربة الإرهاب المتصاعد في الضفة الغربية". على سبيل المقارنة، طوال العام 2022 قتِل 32 إسرائيليًا وأجنبيًا، والعدد هذه السنة أعلى حتى من عدد القتلى في سنة 2015، المعروفة بـ"انتفاضة السكاكين". الكمية كبيرة من السلاح، والموجودة في المنطقة، تسببت هذه السنة بعمليات أكثر دموية. التحريض الكبير في شبكات التواصل، التابعة لحماس والجهاد الإسلامي، تشعل الشارع وتدفع الكثيرين إلى "الإرهاب" الفردي واسع النطاق.

سيُقال على الفور: أيّ استراتيجية، حتى وإن كانت الأكثر نجاحًا، لن تستأصل الظاهرة بشكل تام، كما أن المعارك من هذا النوع تستمر أحيانًا لعدة سنوات، على سبيل المثال الحرب ضد "إرهاب الانتحاريين" (الاستشهاديين) في الانتفاضة الثانية. إضافة إلى ذلك، التقليص الكبير لحجم "الإرهاب" وكم العمليات مُمكن بالفعل.

أولًا: على الحكومة الإسرائيلية أن تدرس الاستمرار في سياسة الفصل بين الساحات، بين غزة والضفة الغربية، على الأقل في كل ما يتعلق بحرية عمل المنظمات الفلسطينية في التحريض الوحشي، تمويل ودعم وعشرات محاولات تشكيل الخلايا "الإرهابية". أتخيل أن معادلة الهدوء في غزة، والتي تسمح بحرية عمل حماس والجهاد الإسلامي في الضفة الغربية، جديرٌ بأن تدرس من جديد، وجيدٌ لو حدث هذا في وقت مبكر.

ثانيًا: الجهد الذي تعوزه للأسف الشديد الكثير من الموارد، النفس الطويل والصبر، محاربة إغراق المنطقة بالوسائل القتالية. إغلاق الحدود مع الأردن لمنع التهريب هو واجب فوري، تكفي الإشارة إلى نموذج إغلاق الحدود مع مصر، والتي كانت تنتهك على مدار سنوات والفوائد الكثيرة التي جنيناها من السياج الأمني، والذي أضر كثيرًا بعمليات التهريب من منطقة سيناء.

فيما يشبه إغلاق الحدود مع مصر، يجب إنهاء إغلاق الفجوات في السياج ما بين الضفة الغربية وإسرائيل أيضًا. لا اعتبار، سواء كان سياسيًا ومعه الخوف من إثبات حقائق سياسية بالتنازل عن أراضي الضفة أو اقتصاديًا من أجل السماح لآلاف الفلسطينيين بالعمل في إسرائيل، يبرر مهزلة السياج الأمني المُنتهك. مستقبل الضفة الغربية يتحدد وفق سياسة وحكومة منتخبة بطريقة منظمة من خلال معابر أمنية رسمية فقط.

من غير المُمكن طبعًا التنصل من دعوات السياسيين من جميع ألوان الطيف السياسي، التي يعيبها في أفضل الأحوال أنها غير مهنية، وفي أسوأ الأحوال فهي موقف متطرف واضح. الحل السياسي لا يُمكن تطبيقه في الوقت الراهن، بسبب تحركات الشارع الفلسطيني، وتطبيق أفكار حل الدولتيْن أو الانفصال أحادي الجانب ليسا عمليتيْن أو أنهما لا يأخذان بالحسبان الاعتبارات الأمنية المهمة. في المقابل، الدعوات لمحاصرة القرى ("السياسة المشددة"، "جمع السلاح" أو "السور الواقي 2") هزيلة بنفس القدر وتحدِث الضرر بشكل أساس. عن الدعوات إلى الانتقام ومحو القرى وبقية التعبيرات المشابهة لا ينبغي توسيع الحديث بشأنها، ويجب أن نندم على الضرر التي تحدِثه.

سيكون من الجيد إذا ما ناقش صناع القرار بشكل مُعمّق الاستراتيجية المطلوبة، وأن يوجهوا الجيش الإسرائيلي و"الشاباك" للقيام بالخطوات العملية على الأرض على قاعدة المعايير المهنية.

* * *

يديعوت أحرونوت: لحكومة اليمين والمستوطنين: لا تلوموا غالانت.. أنتم سبب اشتعال الضفة

بقلم عوديد شالوم

ترجمة: صحيفة القدس العربي

عملية إطلاق نار أخرى في "المناطق" [الضفة الغربية] جبت ثمناً دموياً باهظاً، امرأة ابنة 40 قتلت أمام ناظري ابنتها ابنة الـ 12، بعد يومين فقط من عملية قاسية قُتل فيها إسرائيليان في محل لغسيل السيارات في بلدة حوارة. إن تراكم الأحداث وتواترها يمس بإحساس الأمن لدى المستوطنين. من يسافر في طرق الضفة لا يسافر بارتياح.

مثلما في حالات سابقة، الجيش ووزير الدفاع هما من يتعرضا للانتقاد قبل الآخرين. وقد أصبحت هذه طقوساً. وها هو الأمر يبدأ، حين تتهم الوزيرة أوريت ستروك بأن طرقات الضفة تشكل مساراً أخضر للإرهاب وتدعو وزير الدفاع لمنع الفلسطينيين من السفر في الطرق إياها التي يسافر فيها المستوطنون. بعدها يصعد إلى البث رئيس المجلس الإقليمي جنوب جبل الخليل، الذي وقعت العملية في نطاقه، ليتهم جهاز الأمن بالفشل في منع العملية. وكيف يكون ممكناً بدون الوزير بن غفير؛ فهو يطالب بانعقاد الكابينت بدعوى أن سياسة وزير الدفاع غالنت "هزيلة للغاية".

وهكذا تكون صورة الوضع بعد 56 سنة وشهرين منذ الانتصار الأكبر في 1967: نجحت إسرائيل في دق أوتاد عميقة على طول وعرض الضفة الغربية، إذ أقامت مئات المستوطنات والبؤر الاستيطانية وأسكنت فيها أكثر من نصف مليون إسرائيلي. إسرائيل تتحكم بالمجال الجوي وبالحدود البرية، تتحكم بمصادر المياه، وبالمجال الخلوي وبشبكة الكهرباء. شقت منظومة طرق منفصلة لليهود، وفي الغالب يتحرك الفلسطينيون بين القرى والبلدات عبر طرق قديمة بين المدن، حيث لا يهود. لـ "الشاباك" سيطرة استخبارية عميقة في القرى والمدن، والجيش يوظف قسماً كبيراً من قواته البرية في الدفاع عن المحاور والمفترقات والمستوطنات. وعلى الرغم من قائمة البقالة المبهرة هذه، لم يتحقق الأمن. كما أنه لن يتحقق، لكنه لا يوجد زعيم شجاع يقف ليقول هذا بشجاعة.

وليس المقصود زعيماً من اليسار ولا حتى من الوسط السياسي. فكيف حصل أنه لم يقم زعيم في اليمين، وإن كان الأيديولوجي أيضاً، يقول للمستوطنين الحقيقة: سنواصل توسيع المستوطنات وسنستوطن تلة أخرى وبعدها تلة أخرى، لكن حذار أن يخطئ أحد منا: جيراننا العرب لن يسلموا بهذا، ولن يهجروا الكفاح. نراه عودة إلى أملاك الآباء والأجداد، لكنهم يرونه سطواً وسلباً. إذا لم تكن حدود الخط الأخضر كافية لنا، فهذا هو الثمن الذي علينا دفعه: العيش إلى جانب إرهاب في الطرق وإرهاب على مستوطناتنا.

سيتأذى في هذا الإرهاب مواطنون وسيقتل جنود. هذا الثمن سيجبى من المجتمع الإسرائيلي كله، بما في ذلك أولئك الذين يختلفون معنا قيمياً وأخلاقياً. لا يمكن لأي حاجز إضافي وأي إغلاق آخر لهذا الطريق أو ذاك في وجه حركة العرب أن يمنعهم من المس بنا. إذا لم يطلقوا النار علينا في الطرق فسيطلقونها من مكان آخر، ولا يمكن لأي عملية ثأر يقوم بها شبان يهود موتورون في قرى عربية أن تردع جيراننا.

العكس هو الصحيح، هذه ستعمق الكراهية، وتوسعها إلى دوائر لم تفكر قط بمشاركة عنيفة في المقاومة لاستيطاننا هنا. كل هذا سيوقظ مشاعر كراهية ورغبة في الثأر. ومن يحلم بطرد العرب من هنا شرقاً إلى خلف النهر بـ "تشجيعهم" على النزوح من هنا من خلال تنغيص حياتهم، فالأفضل أن يصحو. 56 سنة ونحن ننغص عليهم حياتهم ولكنهم بقوا. ليس المذنب الجيش ولا سياسة غالنت "الهزيلة"، هذه هي الحقيقة. وأي حصار آخر وإغلاق آخر وتصفية أخرى من لن تغير شيئاً. فإصرارنا على استيطان أرض ليست لنا وتوسيع المستوطنات له ثمن.

* * *

معاريف: "شهر لا يبشر بخير" ويمين يتهم الجيش وقادته.. هل تدخل إسرائيل أزمة سياسية؟

بقلم تل ليف رام

كيفما سمينا هذا، موجة أم انتفاضة، فالواضح أنه ميل واضح نحو فترة إرهاب آخذة في التعاظم حين قتل 34 إسرائيلياً في السنة الأخيرة وحدها. من ناحية مهنية جافة، هذه ليست انتفاضة ولا تعبر عن عنصر الثوران الشعبي الجماهيري. ومع ذلك، فالسنة الأخيرة بلا شك هي الأصعب منذ الانتفاضة الثانية قبل نحو عقدين.

معظم العمليات القاسية في السنوات الأخيرة خرجت من شمال السامرة – جنين ونابلس وقرى أخرى في المنطقة. لكن، عندما يتسع ميل الإرهاب إلى أرجاء الضفة، فإن منطقة جنوب جبل الخليل هي الأخيرة التي تفاجئ جهاز الأمن. ففي السنة الأخيرة، مثلما في السنوات السابقة، وقعت عمليات قاسية في هذه الجبهة، التي تتأثر بمدن الخليل ويطا التي تعتبر مراكز قوة حماس.

تميزت فترة الإرهاب في 2014 – 2015 بعمليات طعن ودهس، نفذها في معظمها مخربون أفراد في مبادرات خاصة، بالهام تحريض منظمات الإرهاب وعلى رأسها حماس. بالمقابل، أصبحت فترة الإرهاب الأخيرة فتاكة على نحو خاص بسبب استخدام شائع للسلاح الناري.

نميل للتفكير، خطأ، بأن وفرة السلاح الذي يصل إلى منظمات الإرهاب أو المخرب الفرد ليست موضوعاً جديداً. الحقيقة أن الحصول على السلاح في "المناطق" [الضفة الغربية] كان دوماً مهمة ممكنة من ناحية منظمات الإرهاب. لتنفيذ عمليات قاسية، كان المطلوب سياقاً كاملاً لمرات عديدة. ومع أنها لم تكن مهمة متعذرة، لكن يخيل أن السد قد تحطم في السنوات الأخيرة؛ إذ إن حجوم تهريب السلاح إلى الضفة، وأساساً من حدود الأردن الفالتة، ارتفعت بشكل دراماتيكي والسلاح الناري متوفر بحجوم غير مسبوقة في بيوت فلسطينية كثيرة.

إن الدافعية المتصاعدة لتنفيذ العمليات والتحريض من جانب منظمات الإرهاب، والمشاركة المتصاعدة من جانب إيران أيضاً في دعم منظمات الإرهاب، إلى جانب الوفرة غير المسبوقة للسلاح، كلها عناصر مركزية ترتبط معاً فتخلق نتائج قاسية في الميدان.

من ناحية استخبارية أيضاً، من الصعب إحباط العمليات. في الماضي، في مرحلة شراء السلاح من قبل مخرب أو خلية ينظمون أنفسهم للقيام بعملية، شكلت هذه نقطة ضعف لمنظمات الإرهاب من ناحية الكشف الاستخباري. أما اليوم، وبسبب وفرة السلاح في الشارع الفلسطيني، ودافعية عالية لتنفيذ العمليات، فإنه كلما كان الانتظام لتنفيذ العملية محلياً أكثر ومؤطراً أقل، بتوجيه مباشر من إحدى منظمات الإرهاب، يصعب على جهاز الأمن تشخيص المؤشرات الدالة التي يفترض أن توفر المعلومة الذهبية لإحباط العملية.

إن نقطة الضعف المركزية للجيش ولجهاز الأمن هي في الدفاع عن محاور حركة السير؛ فهو منذ الأزل يعد جزءاً كبيراً جداً من العمليات القاسية التي تنفذ في محاور حركة السير. وهنا يكمن التحدي المركزي للجيش وقيادة المنطقة الوسطى. ففي فترة عمليات إطلاق النار الكثيرة في نابلس، أدت نشاطات هجومية مركزة في المدينة إلى جانب نصب كمائن عديدة في الميدان إلى تحسين الجواب الأمني. ثمة إنجاز مشابه كان عقب الحملة بمخيم اللاجئين في جنين. غير أنها نجاحات لزمن محدود. الجيش الإسرائيلي الآن مع أكثر من 20 كتيبة في الضفة، وهو معطى يؤثر بشكل مباشر على التدريبات للحرب.

يقدر جهاز الأمن أن التصعيد سيستمر. ويعتقد كثيرون في الجهاز أن استخدام القوة العسكرية الهجومية أو التعزيز الإضافي لأجهزة الدفاع لن توفر حلاً سحرياً خصوصاً مع غياب أي أفق في العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين.

كلما حدث تفاقم إضافي في الوضع، تتقلص بطانة الجيش النظامي في الضفة. ومن هنا، ثمة حاجة لاستخدام مزيد من قوات الاحتياط. لكن التوتر حول الإصلاح القضائي يضاف إلى إدارة الوضع في المستوى السياسي. كما أن التصعيد الأخير يعبر عن

فوارق هائلة داخل الائتلاف. عندما كان أعضاء الائتلاف الحالي في المعارضة، كانوا يهاجمون الحكومة بالسم، ويتهمونها بالمسؤولية عن العمليات لأنها تكبل زعماً أيدي الجيش. أما الآن، وبغياب عنوان آخر، فإن إصبع الاتهام موجه لقادة الجيش الكبار ولوزير الدفاع يوآف غالانت.

يدور الحديث عن ميل مقلق من المتوقع أن يحتدم لدرجة أزمة سياسية حقيقية. من يعتقد أن حلاً سحرياً لتصفية الإرهاب الفلسطيني يكمن في تلك الأقوال الكبرى والحماسية من جانب الوزراء، يخطئ خطأ جسيماً. إلى جانب مكافحة الإرهاب، سيتعين على رئيس الوزراء إدارة السياسة بشكل موضوعي وعاقل كي لا يجر جمهوراً إضافياً في الشارع الفلسطيني إلى دائرة التصعيد. لهذا الغرض، سيتعين على رئيس الوزراء العمل بالشراكة مع وزير الدفاع، ويمنح إسناداً للجيش وغيره من محافل الأمن. غير أن الشهر الأخير لا يبشر بالخير في هذا السياق.

* * *

نيوز1 العبري: إيران تشجع العنف في الضفة الغربية

بقلم يوني بن مناحيم

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والابحاث

بحسب مسؤولين أمنيين كبار في إسرائيل، فإن إيران تشجع الإرهاب في الضفة الغربية وتدفع حركتي حماس والجهاد الإسلامي إلى توسيع أنشطتهما من شمال الضفة الغربية إلى المناطق الجنوبية والوسطى، مستغلة الضعف الأمني الذي تعاني منه السلطة الفلسطينية. وهذا أحد الأسباب الأسباب الرئيسية لهجوم إطلاق النار الذي وقع يوم أمس في منطقة جبل الخليل باتجاه مركبة إسرائيلية قُتل فيها مواطن إسرائيلي وأصيب مواطن إسرائيلي آخر بجروح خطيرة.

وزار رئيس الوزراء نتنياهو ووزير الدفاع غالانت منطقة الهجوم وقال رئيس الوزراء للصحفيين: "نحن في خضم هجوم يتم تشجيعه وتمويله عمدا من قبل إيران التنظيمات التابعة لها". وأشار وزير الدفاع إلى دور إيران في العمليات اوأضاف: "تم تنفيذ الهجوم بتوجيهات من إيران التي تبحث عن أي وسيلة للإضرار بمواطني إسرائيل، التغيير الأكثر أهمية على الأرض يتعلق بالتمويل الإيراني." ويواصل الجيش والشاباك مطاردة الخلية التي نفذت العملية في منطقة جبل الخليل والمسلح الذي قتل مدنيين إسرائيليين في 19 آب / أغسطس في حوارة في منطقة نابلس، وقدر المسؤولون الأمنيون أن التنظيمات ستكثف جهودها لتنفيذ هجمات استعدادا لعطلة تشرين.

منذ الانتفاضة الثانية، تواجه إسرائيل لأول مرة واقعا أمنيا جديدا في الضفة الغربية، حيث تقود إيران حرب استنزاف مكثفة ضدها، من خلال حماس والجهاد الإسلامي، التي تركز على شمال الضفة وتهدد بتدميرها. وتحاول إيران والمنظمات، التي تمتد إلى مناطق أخرى وعلى رأسها منطقة الخليل، إثبات أن موجة الإرهاب تتحول إلى انتفاضة ثالثة تشمل كافة أنحاء الضفة الغربية، وهذا هو التحدي الأمني الجديد لإسرائيل. وحتى السلطة الفلسطينية، التي تحاول إعادة تعزيز نفسها أمنياً في شمال الضفة، تؤكد أن قواتها الأمنية تجد صعوبة كبيرة في التعامل مع التدخل الإيراني النشط في الميدان، ومهمة إيران

الأساسية هي إسقاط نظام رئيس السلطة الفلسطينية. محمود عباس وتحويل الضفة الغربية إلى جبهة جديدة ضد إسرائيل، ولهذا السبب زاد في العامين الأخيرين تحويل الأموال وتهريب الأسلحة إلى حماس والجهاد الإسلامي في الضفة الغربية بحيث تصبح هذه المنطقة جزءا من تضييق الخناق الإيراني على إسرائيل وفق استراتيجية الجنرال قاسم سليماني، مؤسس البنية التحتية التي تصنع وتطلق الصواريخ البدائية على المستوطنات الإسرائيلية.

تمكنت حركة الجهاد الإسلامي من إنشاء حوالي 30 بنية تحتية مسلحة جديدة في الضفة الغربية تسمى "الكتائب" منذ انتهاء عملية "حارس الأسوار" في مايو 2021. ويستثمر الإيرانيون الكثير من الموارد في هذه الحرب ضد إسرائيل. ووفقا لبيانات المؤسسة الأمنية، تقوم إيران كل عام بتحويل مليارات الشواقل إلى المنظمات، بما في ذلك حزب الله وحماس. وفي العام الماضي، حولت إيران نحو 700 مليون دولار إلى حزب الله، فيما حولت إيران نحو 100 مليون دولار إلى حماس. وقال الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي زياد النخالة، في 21 أبريل/نيسان، إن إيران تحول سنويا مبلغا قدره 150 مليون دولار إلى حماس.

تزيد إيران من قتالها ضد إسرائيل في نفس الوقت الذي تغير فيه استراتيجيتها الإقليمية تجاه دول الخليج، وقد انتقلت إيران إلى خط أكثر اعتدالا، مؤقتا، ووقعت اتفاقا مع المملكة العربية السعودية لتجديد العلاقات الدبلوماسية وهي الآن إجراء محادثات مع إدارة بايدن بشأن صفقة تبادل الأسرى واتفاق نووي مؤقت. لكن إسرائيل تظل الهدف الرئيسي في صراع إيران التي تواصل تطوير وإعداد استراتيجية توحيد كافة الساحات ضد إسرائيل بهدف تقسيم قوتها وإضعافها. وهكذا تؤسس تدريجياً الحملة المقبلة لتحرير "فلسطين" بأكملها.

إن الخطر على إسرائيل من الضفة الغربية كبير، فالمجموعات المسلحة التي نشأت في شمال الضفة الغربية تشتبك مع الجيش ، وتنفذ هجمات ضد جنود الجيش الإسرائيلي والمستوطنين وترسل لتنفيذ هجمات في المدن الرئيسية في إسرائيل.

إن النظام الأمني الإسرائيلي يدرك بالفعل أن الجيش الإسرائيلي سيتعين عليه التحرك على نطاق أوسع ضد هذه الجماعات. ولم تكن العملية القصيرة التي نفذها جيش الدفاع الإسرائيلي في مخيم جنين للاجئين ضد الجماعات المسلحة كافية، فقد أعادوا بالفعل بناء البنية التحتية دمرها جيش الاحتلال.

والمطلوب بشكل عاجل عملية عسكرية واسعة النطاق من قبل الجيش والشاباك ضد البنى التحتية في جنين ونابلس وطولكرم، وخاصة في مخيمات اللاجئين في هذه المناطق التي يختبئ فيها المسلحين، وتحاول إيران خلق مظلة دفاع إقليمية للجماعات المسلحة في الضفة الغربية ويهدد بشن حملة متعددة الساحات من قطاع غزة وجنوب لبنان وسوريا واليمن إذا تحرك جيش الاحتلال ضدهم.

* * *

هآرتس: دو افع العمليات في الضفة تتز ايد ودعوات الانتقام قد تؤدي إلى تفاقم الوضع

بقلم عاموس هرئيل

تواجه إسرائيل مشكلة متزايدة من العنف الفلسطيني في الضفة الغربية، ينزلق جزء منه إلى حدود الخط الأخضر. نحو 80 في المئة من منفذي العمليات في الضفة خرجوا من جزئها الشمالي- نابلس وجنين، سابقاً، لكن إشارات العنفتتوسع اليوم إلى مناطق أخرى مثل الخليل وطولكرم، ويساهم في هذا التوتر المتزايد عمليات انتقام من قبل إرهابيين يهود، ومن الطبيعي أن تتصاعد النار مع وجود وزراء وأعضاء كنيست في الائتلاف يشجعون علناً على مثل هذه الأفعال.

العملية التي جرت صباح الإثنين وقعت في مفترق الكباش، في المدخل الجنوبي للخليل. خلية فلسطينية مسلحة تجاوزت بسيارتها سيارة إسرائيلية وأطلقت عليها النار، أصابت السيارة الإسرائيلية بحوالي 20 رصاصة. بت شيفع نغري، وهي من سكان المستوطنة القريبة "بيت حجاي"، قتلت بهذا الإطلاق، وأصيب سائق السيارة إصابة بالغة، في حين أن ابنتها (12 سنة) خرجت بدون أضرار. من أطلقوا النار نجحوا في الهرب. الجنود الذين في برج المراقبة القريب سمعوا أصوات إطلاق النار من مسافة معينة، لكنهم لم يشخصوا مصدره ولم يطلقوا النار.

بشكل عام، ينجح "الشاباك" والجيش الإسرائيلي في حل لغز معظم العمليات في الضفة. في الواقع، ما زالت المطاردة مستمرة بحثاً عن الفلسطيني الذي قتل أباً وابنه من سكان أسدود في بلدة حوارة جنوبي نابلس السبت الماضي. ولكن يمكن التقدير وبترجيح عال أن هوية المسؤولين في الحادثتين ستعرف، وسيتم اعتقالهم أو سيقتلون. ولكن نجاح حل لغز العمليات، مثل نجاح معظم جهود الإحباط التي يقوم بها جهاز الأمن في الضفة في وقت مبكر، لا تحل المشكلة العامة أكثر. في الضفة، وبشكل خاص في الأشهر الأخيرة، التقت جهود خارجية مركزة مع دافعية داخلية متزايدة، والنتيجة ارتفاع حاد في عدد العمليات.

في تشرين الأول في السنة الماضية، عشية الانتخابات الأخيرة للكنيست، ثارت عاصفة عندما نشرت بيانات تشير إلى أن سنة 2022، وقبل نهايتها، هي الأكثر قتلاً للعنف الفلسطيني منذ ما سمي للحظة بـ"انتفاضة الأفراد" في 2015. أما أمس، فتجاوز عدد القتلى في هذه السنة ذروة الرقم القياسي في السنة الماضية، وبقي أربعة أشهر على نهاية السنة. ما فهمته حماس منذ فترة يفهمه الآن المزيد من اللاعبين الإقليميين، من بينهم إيران و"الجهاد الإسلامي" والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. هذه القيادات الموجودة خارج الضفة، ترسل الأموال إلى الداخل وكذلك التعليمات، وأحياناً السلاح.

يعتمد رجالها على افتراض بأنها ستصل إلى المخرب المنفرد أو إلى التنظيم المحلي. العلاقة بالبنية التحتية التقليدية للتنظيمات في الضفة مثل التي تشغلها حماس، أقل أهمية. الضفة هي الملعب المفضل للاعبي الخارج، لأن كل حادثة هناك تحمل في طياتها فائدة زائدة – ضعضعة حكم السلطة الفلسطينية. إحباط معظم العمليات لا يعد أمراً مهماً عندها، يكفي نجاح واحد كل بضعة أيام. هذه المرة، مر أقل من 48 ساعة بين العمليتين في نابلس والخليل، للحفاظ على المنطقة مشتعلة وإسرائيل قلقة.

يأتي هذا التصعيد في وقت ولاية الحكومة المتطرفة والأكثر وحشية في تاريخ الدولة. نفس الوزراء وأعضاء الكنيست الذين تطاولوا على الحكومة السابقة بشكل وحشي بسبب ارتفاع عدد العمليات في ولايتها، يبحثون الآن عن عنوان آخر كي يلقون عليه المسؤولية. لحسن حظهم، فقد أعدوا مسبقاً قائمة عناوين، بواسطة اتهامات سابقة وجهت لوزير الدفاع ورئيس الأركان ورئيس "الشاباك" وقائد المنطقة الوسطى. في الساعات التي أعقبت العملية، سمعنا وزيرة في الحكومة تتهم وزير الدفاع يوآف

غالنت، الذي حسب قولها صمم على إبقاء شوارع رئيسية في الضفة مفتوحة أمام حركة الفلسطينيين، وطالب عضو كنيست في الائتلاف بالقيام بعملية انتقام.

خطاب مرفوض كهذا سبب في السابق مذبحة في حوارة بعد قتل الأخوين الإسرائيليين في المكان في نهاية شباط. والسبت، بعد العملية القاتلة الأخيرة في حوارة، خرج مستوطنون لرشق الحجارة على السيارات الفلسطينية. في إحدى الحالات، أطلقت قوة للجيش الإسرائيلي النار وأصابت إسرائيلياً ملثماً، في الوقت الذي كان فيه هذا الشخص يرشق الحجارة. من المرجح أننا سنشاهد محاولات مشابهة لهجمات عنيفة في الخليل ونابلس عقب عملية أمس.

مع مرور الوقت قد ينمو تهديد كبير من الضفة على استقرار الحكومة، ويربط المبادرات التشريعية للانقلاب النظامي بشكل وثيق. حزبا اليمين المتطرف، "الصهيونية الدينية" و"قوة يهودية"، لهما أجندة واضحة تربط بين توسيع المستوطنات وتقويض مكانة السلطة الفلسطينية وبين استمرار التشريع. ولكن مع مرور الوقت، سيجد هذان الحزبان، بالأساس "قوة يهودية" التابع لإيتمار بن غفير، صعوبة في التوفيق بين خطابه القاطع (الاتهامات التي وجهتها للحكومة السابقة) وبين حقيقة أن الحكومة الحالية لا تتصرف حتى الآن بشكل مختلف عن خصومها السياسيين في مواجهة تزايد العمليات في الضفة الغربية.

كثيرون من مؤيدي اليمين سمعوا في السابق وصدقوا كذب هذه الحكومة وتلاعبها، وهذا تضليل كبير. إن استمرار تدهور الوضع الأمني في الضفة، الذي يشعر به المستوطنون إزاء ازدياد عمليات إطلاق النار وأعمال رشق الحجارة على الشوارع، سيعقد وضع الائتلاف. في المقابل، رئيس الحكومة نتنياهو واقع في شرك آخر. إذا استجاب لنداءات الانتقام من قبل الجناح المتطرف جداً في حكومته، فبذلك قد يخاطر بما يراه حبلاً محتملاً لنجاته من الأزمة السياسية العميقة – إمكانية التوقيع على اتفاق تطبيع مع السعودية. تبث الرياض اليوم عن طريق الوسطاء في الإدارة الأمريكية بأنها تنتظر بادرات حسن نية إسرائيلية للفلسطينيين كجزء من الاتفاق. النظام السعودي لم يعد متحمساً جراء التصعيد الذي يحدث في "المناطق"، الذي سيكون مقروناً أيضاً بأعمال عنف لليمين المتطرف في إسرائيل ضد الفلسطينيين.

* * *

يديعوت: اليمين يكتشف أن هناك ثمن لعدم وجود مفاوضات و اتفاقيات مع الفلسطينيين

بقلم آفي يسسخاروف

العملية الأخيرة التي حدثت في جنوب جبل الخليل ليست استثنائية؛ فعمليات إطلاق النار على المحاور الرئيسة في الضفة الغربية هي ظاهرة موجودة منذ عشرات السنين، مرة تنفذها خلايا حماس، ومرات منظمات أخرى. تعد جبهة الخليل بالفعل معقل حماس، لكن الذي تبنى العملية هذه المرة هي الذراع العسكرية لحركة فتح، كتائب شهداء الأقصى.

سارع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لاتهام إيران بالمسؤولية عن العمليات وعن موجة محاولات العمليات. آخرون، وزراء في حكومة إسرائيل، أولئك الذين يعتبرون يميناً غريب الأطوار، ألمحوا بأنه ذنب وزير الدفاع يوآف غالنت، بسبب سياسته

المترددة. "محللون" من اليمين المتطرف حاولوا الادعاء أن الحديث يدور في واقع الأمر عن ذنب اتفاقات أوسلو، التي وقعت قبل 30 سنة، وكأنه لم تكن عمليات من هذا النوع قبل اتفاقات أوسلو، وكأنه لم تتول حكومات يمين برئاسة نتنياهو كان يمكنها تغيير السياسة أو التكتيك. في نهاية المطاف، تكتشف حكومة "اليمين الخالص" أن ما اكتشفته سابقاتها آجلاً أم عاجلاً – لاتفاقات أوسلو "أ" و "ب"، ولاتفاقات الخليل التي وقع عليها بنيامين نتنياهو، كان ثمناً. لكن ولغياب الاتفاقات السياسية مع الفلسطينيين ولغياب مسيرة سياسية ثمن باهظ من النوع الذي ندفعه الآن في كل يوم تقريباً.

في الأسابيع الأخيرة لا تغيير واضحاً في الميدان؛ فالسلطة الفلسطينية لم تضعف أكثر، والسياسة الإسرائيلية تجاه السلطة لم تتغير. لكن لا شك أن القرب الزمني للعملية في حوارة يوم السبت، والتي قتل فيها أب وابنه، وكذا "انتقال" العمليات جنوباً، بعد أن تركزت في شمال الضفة، يثير إحساساً قاسياً بأننا نشهد صعوداً إلى مرحلة أخرى في إطار ميل دراماتيكي ارتفاع أعداد العمليات والقتلى.

قتل منذ بداية السنة 35 إسرائيلياً في عمليات عدد من الضحايا لم نشهد له مثيلاً في السنوات الأخيرة، ولا حتى مقارنة بالسنة الماضية التي اعتبرت دامية على نحو خاص، حين قتل 31 إسرائيلياً في العمليات. ويكمن تفسير ذلك في استمرار الميول التي نعرفها – تآكل في مكانة السلطة، رغم محاولاتها استعادة السيطرة في المناطق الإشكالية مثل نابلس وجنين. ففي جنين مثلاً، تبذل السلطة جهداً عظيماً في استعادة السيادة في مناطق بالمدينة اعتبرت خارج نطاق الصلاحيات من ناحيتها. 1200 رجل من أجهزة الأمن الفلسطينية يعملون الآن في نطاق المدينة في إطار هذا الجهد، بمباركة الجيش و"الشاباك" الإسرائيليين، اللذين يفهمان الحقيقة القاسية – الطريق الأسرع لتقليل عدد العمليات هو سلطة فلسطينية قوية تحبط العمليات بنفسها مثلما فعلت على مدى فترة طويلة منذ 2007 وحتى قبل بضع سنوات. غير أنه بالتوازي مع هذه المحاولة، السلطة تتآكل مكانتها، مثلما هي مكانة رئيسها محمود عباس (أبو مازن) أيضاً.

لا يملك الرئيس الفلسطيني ما يبشر به الجمهور الفلسطيني، في حين تعتبر الأجهزة في نظر الجمهور كمبعوثي الاحتلال الإسرائيلي، في ضوء محاولة حكومة إسرائيل الحالية العمل بكل ما هو ممكن كي تمتنع عن وضع تعتبر فيه السلطة كشريك لمسيرة سياسية. عملياً، في إسرائيل حكومة "اليمين بالكامل"، السلطة تعمل بصفة متعاون فقط، ليس أكثر. الجمهور الفلسطيني يرى ويفهم ذلك، لذا من الصعب التصديق بأن شيئاً ما في مكانة السلطة سيتغير في السنوات القريبة القادمة.

وينبغي الاعتراف: الأمر الملح أكثر لحكومة إسرائيل هو العناية بالانقلاب النظامي، أو بتنظيف الشرطة والإعلام من جهات غير يمينية أكثر من معالجة المسائل الأمنية المشتعلة. بهذه الأخيرة، يمكن دوماً اتهام الإعلام واليسار بدلاً من تحمل المسؤولية وقول الحقيقة القاسية: فشلنا.

* * *

معاريف: هل أهداف حماس في غزة وفي الخارج تسير على الطريق الصحيح؟

بقلم تل ليف رام

في ظل التصعيد الأمني: من المتوقع أن يقوم الجيش الإسرائيلي بتعزيز وتكثيف الدفاعات على طول محاور الحركة في جنوب الضفة وتوسيع نطاق العمليات العملياتية للاعتقالات ومكافحة الإرهاب في مدن الضفة الغربية في إطار عمليات الفرقة لاعتقالات مطلوبين يكشفون عن أسلحة ووسائل حربية.

وتلمح المؤسسة الأمنية إلى ذلك لأن حماس، التي تقود جهود التصعيد، في مرمى النيران، فيما يبقى سؤال واحد مفتوحا، هل هذا تلميح في إسرائيل إلى جانب النشاط ضد نشطاء المنظمة في الضفة الغربية وفي الخليل على وجه الخصوص؟ كما أن هناك على جدول الأعمال إمكانية الإضرار بأهداف المنظمة في قطاع غزة أو حتى في الخارج. وفي أقل من 24 ساعة، تمكنت القوات الأمنية من إغلاق دائرة واعتقال المشتبه بهم في تنفيذ الهجوم ومقتل بات شيفا نيجري. ودخلت قوات الجيش إلى جنوب مدينة الخليل بعد أن تمكن الشاباك من تحديد مكان المنفذين، وهما أبناء عمومة كانا يختبئان بالفعل في منزل العائلة، وذلك باستخدام مختلف الوسائل المتاحة لهم.

التقييم الأول هو أنهم تلقوا مساعدة من أشخاص آخرين بطريقة تم تعريفها على أنها محدودة وربما فقط في مرحلة لاحقة بعد الهجوم، حيث على حد علمنا وفقًا للتقديرات في الوقت الحالي، فإن عائلة الاثنين المقربة ولم يكن أبناء عمومتهم الذين يُزعم أنهم نفذوا الهجوم، على علم بنيتهم تنفيذ الهجوم. ولم يحدد الجهاز الأمني في هذه المرحلة ما إذا كان للمنفذين انتماء تنظيمي لأحد التنظيمات. ودخلت القوات في وقت مبكر من الصباح واقتربت من الهدف، كما عملت معها قوات من دورية المظليين التي قامت بتأمين المنطقة. وقام المشتبه بهما بتسليم نفسيهما دون أي مقاومة عندما تم العثور على سلاح m-16 الذي استخدماه في العملية.

واعتقلت قوات الأمن ما مجموعه 32 مطلوبًا يشتبه بتورطهم في العمليات في الضفة الغربية، ومن بين أمور أخرى في عمليتين للواءين في كفار عزون الخاضعة لمسؤولية اللواء وفي كفار أبوين في لواء بنيامين. وحدثت اضطرابات عنيفة في هذين المركزين، حيث ألقيت عبوات ناسفة على القوات وألقيت زجاجات حارقة وحجارة، وردت قوات الجيش بإطلاق النار وأبلغ الفلسطينيون عن وقوع عدد من الإصابات. وعملت قوات الجيش، كما ذكرنا أعلاه، على نطاق أوسع في جميع أنحاء الضفة، وكذلك في مدن نابلس وقلقيلية وطولكرم وفي قرى فلسطينية أخرى.

وتعترف المؤسسة الأمنية بوضوح أن الأشهر القليلة الماضية تشير إلى امتداد التصعيد الأمني من منطقة شمال الضفة وجنين ونابلس والقرى المجاورة حيث وقعت معظم الأحداث الأمنية، والتي منها خرج معظم منفذي العمليات كما وقعت هجمات خطيرة في العديد من المناطق الأخرى في الضفة الغربية.

الهجوم الأخير الذي نفذ في الخليل يثير أمام المؤسسة الأمنية معضلة ما إذا كان يجب توسيع النشاط الهجومي أيضًا في قلب مدينة الخليل، التي لم تكن مركزًا نسبيًا خلال العام ونصف العام الماضيين، وكان النشاط العملياتي للجيش هادئا نسبيا.

الخليل نظرا لوضعها المستقل وتأثيرها الكبير في الشارع الفلسطيني، وحقيقة أنها تعتبر مركز قوة هامة لحركة حماس، يشكل تحديا لنظام مختلف للمؤسسة الأمنية عندما يتعلق الأمر بروتين العمليات التقسيمية في المدينة. والافتراض الأصلي في

الجهاز الأمني هو عادة أنه عندما يكون هناك تصعيد في الخليل، فإن فحص ما يحدث في المدينة يؤثر على مناطق واسعة في الضفة الغربية، وأحيانا أيضا في مدينة غزة.

إن تاريخ العمليات في الخليل حافل بالهجمات العنيفة والقاتلة التي نفذها عناصر الجناح العسكري لحماس، في عام 2014، اختطف نشطاء حماس في المدينة وقتلوا الصبية الثلاثة، عندما أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي بعد الاختطاف عملية واسعة النطاق في الضفة الغربية لاعتقال كبار نشطاء حماس، خاصة في مدينة الخليل، عندما امتدت التوترات حول المدينة بسرعة إلى قطاع غزة وامتد الأمر في نهاية المطاف إلى التصعيد وإلى عملية "الجرف الصامد" في قطاع غزة.

مصادر أمنية تقول إنه حتى مع اشتداد الضغوط الداخلية والانتقادات بسبب تزايد الهجمات وجرائم القتل في موجة العمليات القاتلة، فإن مجموعة الاعتبارات يجب أن تظل مهنية وواقعية وعدم الانجرار إلى الشعارات والوعود.

في الاجواء ، عندما يكون من الواضح أنه إلى جانب الجهود العملياتية المكثفة على الأرض، ستواصل العناصر المسلحة الفلسطينية محاولة تنفيذ هجمات شديدة، وكذلك إيران وحماس، بهدف دفع المنطقة إلى التصعيد. وهذه الاعتبارات تعني أن القوى الأمنية يجب أن تظل متيقظة ، وليس تلك التي تتأثر بسبب الضغوط السياسية الداخلية.

انتقادات لأداء الحكومة بين نزع القفازات والحملة المباشرة على حماس التي توصف بأنها العامل الأكثر تأثيرا في التصعيد الأخير مع الاستفادة من الدعم المالي من إيران، والرغبة في الحفاظ على الاستقرار الأمني الذي لم يتحقق وعدم التدهور إلى تصعيد أكبر في القطاعات الأخرى أيضًا. ومعضلة الحكومة، حتى كبار مسؤوليها يفهمونها ويعترفون بها، هي أن استخدام القوة العسكرية وحدها لن يؤدي إلى حل، وفهم أن المزيد من التصعيد في منطقة الخليل ذات اللون الأخضر لحماس قد ينعكس أيضا بشكل أسرع على قطاع غزة

* * *

هآرتس: محاولة الحكومة الإقناع أن البرنامج النووي السعودي سيؤدي إلى التطبيع هي خدعة

بقلم تسفي برئيل

أثار وزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر، أول أمس، ضجة وفوضى زائدة، وكأنه كشف عن خطة سياسية سرية وخطيرة. جميع الذين تابعوا تطور النقاشات في موضوع النووي السعودي يعرفون جيداً اتفاق التفاهمات الذي وقع بين الرياض وبكين حول تطوير مشترك لمفاعلات نووية لإنتاج الكهرباء. يدرك البيت الأبيض، مثلما في القدس، أن خيار الصين للبرنامج النووي السعودي غير جديد. قبل عقد تقريباً، نشرت وسائل إعلام أمريكية بأن الصين أقامت منشآت لتخصيب اليورانيوم وتحويل خام اليورانيوم إلى "كعكات صفراء" تستخدم في إنتاج الوقود النووي.

مذكرة تفاهمات جديدة وقعت في كانون الأول الماضي بين الصين والسعودية في أثناء زيارة الرئيس الصيني للرياض. وقد مرت ثلاثة أشهر قبل استكمال الصين لعملية وساطة مثيرة للانطباع بين السعودية وإيران، أدت إلى استئناف العلاقات بين

الدولتين. إذا كانت الولايات المتحدة تطمح إلى إبعاد الرياض عن بكين فقد وصلت متأخرة جداً، ولا يمكن لأي تحذير إسرائيلي أن يغير ذلك.

شبكة العلاقات بين الصين والسعودية تشابكت مع استثمارات مشتركة بمليارات الدولارات وتعاون تكنولوجي وتجاري، وكذلك برؤية استراتيجية تستند إلى مصالح اقتصادية مشتركة. هذا الأمر صحيح سواء قررت شراء بنى تحتية صينية لتطوير برنامج نووي مدني أو توصلت إلى اتفاق مع الولايات المتحدة بهذا الشأن. الشرخ العميق بين الرياض وواشنطن خصوصاً منذ دخول الرئيس بايدن إلى البيت الأبيض، أوضح للسعودية بأن عهد "الدولة العظمى الواحدة" انتهى، وأن عليها الاهتمام بحزام أمان لا يعتمد حصرياً على الإدارة الأمريكية.

إذا كانت الولايات المتحدة تسعى لإقامة "ناتو شرق أوسطي" فعليها معرفة أن السعودية لن تنضم إليه إلا مع "رزمة أصدقاء" لها. تدرك واشنطن تلك الصعوبة المتوقعة في عرض بديل سياسي على السعودية، الذي في إطاره سيكون عليها أن تقرر من سيكون "صديقها الوحيد". إذا نجحت الإدارة الأمريكية في جعل القيادة السعودية تفضل التعاون النووي الأمريكي على الصيني، فسيكون هذا إنجازاً دبلوماسياً مهماً للرئيس. ولكن ما الصلة بين هذا والتطبيع مع إسرائيل؟

الوزير ديرمر ورئيس هيئة الأمن القومي، تساحي هنغبي، حاولا مؤخراً تهدئة الجمهور حول مسألة النووي السعودي. حتى إن هنغبي ذهب بعيداً وأوضح بأن البرنامج النووي المدني لا يشكل أي تهديد. في حين أن ديرمر اعتمد على توقيع السعودية على ميثاق منع انتشار السلاح النووي كـ "طبقة عازلة" تخفف التهديد النووي المحتمل من جانبها. ولكن لا حاجة إلى تبني محاولات التهدئة هذه.

السعودية وقعت على الميثاق الدولي، لكنها لم توقع على البروتوكول المرفق، الذي يسمح برقابة أعمق بكثير مما تسمح به الصيغة الأولية للميثاق. بدون المصادقة على البروتوكول الإضافي وبدون تطبيق برنامج مفصل للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة النووية، فسيكون للتوقيع على الميثاق أهمية إعلانية كبيرة، لكن فائدته قليلة.

عملة ثمينة

لا يمكن اتهام ديرمر أنه يجهل أن السعودية لم توقع على البروتوكول الإضافي. فهو يعرف الشروط المشددة التي تضعها الولايات المتحدة أمام أي تعاون نووي مع دول ثالثة، وهكذا لا يهم ما هو موقف إسرائيل، اتفاق تعاون أمريكي – سعودي غير مرتبط بتطبيع معها، وليس بخطابات تهدئة لشخصيات إسرائيلية رفيعة. والأهم من ذلك، أنه إذا ما حدث التطبيع، فلا يشكل ضمانة ألا يتحول البرنامج النووي السعودي إلى برنامج هدفه عسكري.

من هنا، فالتساؤل الكبير الذي يجب أن تثيره تصريحات هنغبي، أنه غير قلق من برنامج نووي مدني. في 2009 عارضت إسرائيل طلب الأردن إقامة مفاعل نووي لإنتاج الكهرباء "لأسباب أمنية". حتى إنها حذرت لسنين من الخطر الذي تتعرض له من برامج مصر لإقامة مفاعلات مدنية. لكن السعودية لم تخف نيتها لتطوير "دورة نووية كاملة"، أي تخصيب اليورانيوم وتطوير وقود نووي وتصدير المنتجات النووية إلى الخارج.

في 2018 أوضح ولي العهد محمد بن سلمان، بأن المملكة "لا تريد الحصول على السلاح النووي، لكن بدون شك، إذا طورت إيران قنبلة كهذه فستفعل السعودية ذلك، وبأسرع وقت". في مؤتمر عقد في دبي في كانون الأول الماضي، حذر وزير الخارجية السعودية، فيصل بن فرحان: "إذا حصلت إيران على قنبلة نووية، فكل شيء سيكون مفتوحاً". إسرائيل غير موقعة على ميثاق منع انتشار السلاح النووي، مثل الهند وباكستان وكوريا الشمالية. عليها، على الأقل أن تتعلم كيف تخفي أنفها عندما تعلن بأنها غير قلقة من برنامج نووي لأغراض مدنية، الذي ستقوم بتطويره أغنى الدول العربية، التي هي أيضاً حليفة للصين.

في الحقيقة، تفضل الرياض تكنولوجيا أمريكية على تكنولوجيا مصدرها بكين أو موسكو أو سيول. لكن، أهي مستعدة لتبني وتنفيذ طلبات الرقابة الأمريكية؟ إسرائيل، كما يبدو، سارعت إلى إعطاء السعودية "شيكاً مفتوحاً"، رغم أنها عملت طوال سنين على انتقاد نجاعة قدرة رقابة الوكالة الدولية للطاقة النووية في كل ما يتعلق بالمنشآت النووية في إيران. ما الذي حدث إذ أصبحت فجأة مستعدة للتعامل مع برنامج نووي مدني في دولة عربية وكأنه برنامج بريء، وحتى تأييده، رغم أنها ليست عرابته في عملية المصادقة الأمريكية؟

يكمن هذا التفسير في الخدعة نفسها التي تطمح لخلق معادلة، والتي يساوي التطبيع بحسبها برنامجاً نووياً سعودياً، وأنه بدون المصادقة عليه ستضيع فرصة تاريخية للتوقيع على سلام مع الرياض. هل سبق أن وافقت إسرائيل على تنفيذ طلبات السعودية وأمريكا فيما يتعلق بمكانة الفلسطينيين؟ هل ستكون مستعدة لتجميد البناء من أجل التطبيع؟ هل تعرف الحكومة الإسرائيلية الشروط التي تضعها الرياض في القضية الفلسطينية للمصادقة على التطبيع؟ الطريقة التي تطرح فيها إسرائيل تأييدها للبرنامج النووي السعودي أو "عدم معارضته"، تستهدف الإقناع بأنها هي القضية الوحيدة التي بقيت لاستكمال عملية التطبيع. ومن المثير للاهتمام معرفة ردة فعل إسرائيل إذا أعلن بن سلمان بأن برنامجه النووي ليس له علاقة بالتطبيع، وأن هذه مفاوضات ثنائية بين دولته وبين الولايات المتحدة – وليس لإسرائيل أي مكانة أو تأثير عليها – وأنها إذا كانت تريد التطبيع فالأفضل أن تدفع بالعملة الفلسطينية الثمينة.

* * *

معهد أبحاث الأمن القومي: قرار تعزيز السلطة.. هل سيتحقق؟

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

اتخذ المجلس الوزاري السياسي الأمني "الكابينت" قراراً باتخاذ عدة إجراءات لتعزيز السلطة أو منع انهيارها، لقد سبق قرار مجلس الوزراء، تصريح رئيس وزراء العدو "بنيامين نتنياهو" بشأن الضرورة التي ترى فيها "إسرائيل" وجود سلطة فلسطينية قوية وعاملة، ومن الواضح أن "نتنياهو ومعظم وزرائه يدركون أن وجود سلطة مستقرة وقادرة، هو في مصلحة "إسرائيل" الاستراتيجية، وأن أي بديل آخر في هذا الوقت من شأنه أن يضر بمصالح "إسرائيل" الحيوية واستقرارها في المنطقة.

إن استقرار السلطة وتحسين أدائها ضروريان من أجل استقرار الأجهزة الأمنية، كشرط لاستمرار التعاون الأمني، ولضمان قدرة السلطة على إدارة الحياة اليومية للسكان المدنيين واحتياجاتهم الحالية بشكل معقول.

إن انهيار السلطة سيؤدي حتماً إلى نقل العبء إلى "إسرائيل" وسيتطلب سيطرة "عسكرية إسرائيلية" على المنطقة لمنع **حماس** أو **الجهاد الإسلامي** من السيطرة عليها. وحقيقة أن الحكومة اليمينية، بالذات التي تضم مكونات أيديولوجية مهتمة بشكل علني بحل السلطة وضم كل أو معظم الضفة الغربية إلى "إسرائيل"، هي التي اتخذت مثل هذه القرارات المهمة، وتشير إلى أن "رئيس الوزراء" والمنظومة الأمنية قد استوعبوا خطورة الوضع، بما في ذلك الخطر الهائل المتمثل في غياب إنفاذ فعال ضد اليهود المتطرفين من بين "فتية التلال" ومؤيديهم.

في غياب فكرة استراتيجية واسعة بخصوص الساحة الفلسطينية، يبقى القرار أسيراً لقيود غياب بوصلة وسياق استراتيجيين. وإذا كان التطبيع مع السعودية هو تغيير لقواعد اللعبة في نظر "نتنياهو" -فالخطوة التي ستؤدي إلى تصميم البنية الإقليمية الجديدة، والتي ستجعل من "إسرائيل" جزءاً مشروعاً ومرغوباً به في الساحة العربية وما وراءها الإسلامية (حيث يتطلع إلى إندونيسيا وماليزيا) وتثبت مكانتها الإقليمية والاقتصادية والأمنية – ستكون هناك حاجة إلى خطوات إضافية تجاه الفلسطينيين، والتي من المشكوك فيه أن يتمكن "نتنياهو" من الالتزام بها بموجب شروط الائتلاف القائم، لذلك، قد يكون من الضروري تغيير الخريطة السياسية في "إسرائيل" وإعادة تأهيل الائتلاف، للاستفادة من الفرصة التاريخية لإعادة ضمان التوافق، مع صياغة خطوات الإصلاح القانوني، بطريقة تساعد في تخفيف الانقسامات وتعزيز التماسك الداخلي.

* * *

معاريف: هل سيحدث تغيير في السياسة تجاه الفلسطينيين بعد العمليات الأخيرة؟

بقلم آنا بارسكي

في أعقاب موجة العمليات الأخيرة وفي ضوء الدعوات في "ائتلاف نتنياهو" لتشديد السياسة تجاه السلطة الفلسطينية وتجاه جميع السكان الفلسطينيين، يعتقد كبار المسؤولين في "الائتلاف" أنه حتى الآن لن يتم اتخاذ أي قرار بشأن تغيير سياسة حكومة العدو. ووفقا لهم، فإن الاتجاه، على ما يبدو، هو زيادة النشاطات العملياتية للقضاء على الهجمات المتصاعدة. ووفقا لعدد من كبار المسؤولين، فإن الدعوات لتغيير السياسة تجاه السلطة الفلسطينية والسكان الفلسطينيين ستقابل بمعارضة ساحقة من جيش العدو والجهات الأمنية في الكيان، إلى جانب ضغوط دولية شديدة، والتي سيتم ممارستها على "إسرائيل" في هذه الحالة.

"بن غفير" و"سموترتش" يتحدثان إلى قاعدتهما الانتخابية في المستوطنات، التي تتعرض لضغوط شديدة، هذا واضح، ومع ذلك، لا يزال هذا ليس سببًا لاتخاذ إجراءات جذرية، على النقيض تمامًا من موقف جيش العدو و"الشاباك"، بما في ذلك وزير جيش العدو، وذلك بحسب التقديرات الداخلية لدى كبار مسؤولي حكومة العدو وائتلاف "نتنياهو."

وفقا لكبار المسؤولين، فإن إجراءات مثل تشديد الظروف على السكان الفلسطينيين، وإقامة حواجز إضافية لمنع الفلسطينيين من العبور إلى الداخل المحتل، وتقليص تصاريح العمل في الكيان وأكثر من ذلك، هذا النوع من التغيير في السياسة سيؤدي على الفور إلى معارضة دولية، أولا وقبل كل شيء من الولايات المتحدة. ويبدو من المحادثات مع كبار المسؤولين في حكومة العدو أن التقدير هو أن الكيان في وضعه الحالي ليس لديه قدرة حقيقية على تغيير السياسة العامة، بما في ذلك

الموقف تجاه السلطة الفلسطينية. والتوترات بين المستوى السياسي والنخبة الأمنية على خلفية الإصلاح القانوني وانخفاض مستوى الائتمان للكيان على الساحة الدولية، كل هذه الأمور تجعل من الصعب للغاية اتخاذ خطوات من مثل تشديد الموقف تجاه جميع السكان الفلسطينيين. وتظهر المحادثات مع كبار المسؤولين على المستوى السياسي أن خوف المسؤولين الأمنيين الرئيسي من التغيير في السياسة تجاه السلطة الفلسطينية والسكان الفلسطينيين هو انتفاضة عامة وإرهاب منظم ضد المستوطنين. وكما هو الحال دائمًا، هذه المرة أيضًا، وفقًا للتقديرات، ستحذر قوى الأمن العليا رئيس حكومة العدو "بنيامين نتنياهو" من عواقب اتخاذ إجراءات تقييدية وعقوبات ضد السكان الفلسطينيين.

* * *

يديعوت أحرونوت: إيران تكشف عن طائرة مُسيرة بمواصفات متطورة

كشفت إيران اليوم الثلاثاء، عن طائرة بدون طيار جديدة من إنتاجها الخاص، والتي أُجري عليها مجموعة من التحسينات والقدرة على الوصول إلى الكيان، مع مدى طيران يصل إلى 2000 كيلومتر. وبالتزامن مع إزاحة الستار عن الطائرة بدون طيار المعروفة باسم "مهاجر 10"، نشرت وسائل الإعلام الإيرانية مقطع فيديو أرفقت فيه بجانب الطائرة الجديدة جملة تهديد باللغتين العبرية والفارسية: "جهزوا الملاجئ." وكشفت إيران النقاب عن الطائرة بدون طيار الجديدة بمناسبة ما تسميه "يوم الصناعة الامنية"، وبحسب وزارة الدفاع في طهران فإن الطائرة بدون طيار الجديدة قادرة على التحليق لمدة تصل إلى 24 ساعة متواصلة وحمل حمولة يصل وزنها إلى 300 كجم – ضعف الحمولة التي يمكن أن تحملها الطائرة بدون طيار "مهاجر 6"، السابقة في سلسلة الطائرات بدون طيار التي بدأت إيران في إنتاجها بالفعل في عام 1985. وأوضحت أيضًا، أن الطائرة بدون طيار الجديدة تحمل معها معدات مراقبة إلكترونية و كاميرا.

وحضر الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي حفل إطلاق الطائرة بدون طيار وأعلن: "اليوم يمكننا تقديم إيران للعالم كدولة تكنولوجية ومتقدمة." وقال أن بلاده مهتمة بعلاقات سلمية مع بقية دول العالم، باستثناء "إسرائيل" بالطبع. وهدد الرئيس الإيراني بأن بلاده "ستقطع أي يد تعتدي عليها، حيث اتهم رئيس حكومة العدو "بنيامين نتنياهو" بالأمس فقط إيران بالوقوف وراء موجة العمليات الفلسطينية وتمويلها.

وتشير وكالة أسوشييتد برس للأنباء إلى أن الطائرة بدون طيار التي تم الكشف عنها اليوم تشبه في شكلها الطائرة الأمريكية بدون طيار من طراز" MQ-9 ريبر"، وتستخدم الطائرات بدون طيار من طراز "ريبر" ("ملاك الموت") لأغراض استخباراتية وهجومية على حد سواء، وكان هذا النموذج مسؤولا، من بين أمور أخرى، عن الهجوم عام 2020 الذي قتل فيه قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني. كما أنها، قادرة على الانطلاق في طلعات جوية لمدة تصل إلى 24 ساعة. وعلى الرغم من أن إيران استولت في الماضي على طائرات أمريكية بدون طيار وقامت "بهندسة عكسية" لها من أجل تطوير نماذج مماثلة، إلا أنه لا توجد حالة معروفة تمكنت فيها من السيطرة على طائرة بدون طيار من طراز.MQ-9 وكشفت كوريا الشمالية مؤخرًا عن طائرة بدون طيار تشبه هذا النموذج، وربما استندت في ذلك إلى معلومات عامة فقط.

* * *

معاريف: اعتراض طائرات حماس المسيرة يجهز "إسرائيل" لمواجهة التهديد الحقيقي

بقلم تل ليف رام

يوماً بعد يوم، يتم تفعيل نظام القبة الحديدية في الجنوب من أجل اعتراض طائرة مسيرة تابعة لحماس أقلعت من القطاع وتوجهت شرقاً باتجاه الحدود. ووقعت الحادثة الأحد الماضي في جنوب قطاع غزة، بينما وقعت يوم أمس في شمال القطاع، وفي الإعلان الرسمي الصادر عن "الجيش الإسرائيلي" أمس، بعد ساعات قليلة من تفعيل نظام القبة الحديدية، ذكر أن أنظمة التحكم في سلاح الجو رصدت الطائرة أثناء تحليقها باتجاه الكيان وأنها لم تعبر الحدود. وكانت تحت مراقبة سلاح الجو طوال تحليقها، وبالرغم من إطلاق الصواريخ الاعتراضية التي أطلقت إلا أن الجيش لم يحدد بشكل قاطع أن الطائرة قد تم اعتراضها بنجاح، وذكر "الجيش الإسرائيلي" أنه يجري فحص إمكانية أن الطائرة تم اعتراضها، وأنها لم تشكل تهديداً لمستوطني الجنوب. وبالنسبة للجانبين، "إسرائيل" وحماس، تشكل هذه الأحداث وسيلة للتعلم واختبار القدرات

من جانبنا، يستغل "الجيش الإسرائيلي" الفرصة لاختبار قدرات أنظمة الدفاع ومراقبة الرادار، في الكشف المبكر واعتراض الطائرات، من ناحية أخرى يمكن الافتراض أن حماس تدرك جيداً أنه عندما تتكرر هذه الأحداث يوماً بعد يوم، فهناك فرصة كبيرة لإسقاط سلاح الجو الطائرة التي يطلقونها في الجو، لكنهم مستعدون لدفع ثمن ذلك، كرسوم من أجل دراسة وبحث القدرات الدفاعية كجزء من جهد مراكمة وتحسين القدرات في هذا المجال. وفي الوقت نفسه، تستغل حماس الفرصة لخلق جانب من الوعي في واقع هادئ نسبياً في الأشهر الأخيرة في قطاع غزة، كمن يحافظ على المواجهة مع "إسرائيل" ويمثل تهديدات مختلفة لها حتى أثناء الروتين. والتقييم الرئيسي هو أنه في الحالتين الأخيرتين لم تكن الطائرة محملة بمتفجرات وكان الهدف الأساسي منها هو جمع المعلومات الاستخبارية من خلال وسائل تصوير بسيطة نسبياً مثبتة عليها.

تدرك المنظومة الأمنية الجهود الكبيرة التي تبذلها **حماس** لتطوير مجال الطائرات بدون طيار كجزء من الاستعدادات للمواجهة القادمة مع "إسرائيل"، يتم تصنيع الطائرات الصغيرة داخلياً في قطاع غزة، لكن نقطة البداية هي أنه في بعض الحالات تقوم **حماس** بتهريب مكونات تكنولوجية معينة لتحسين المنظومة من تلك الموجودة أيضاً في السوق المدنية وليست بالضرورة عسكرية بطبيعتها.

خلف الكواليس، تتمتع حماس بالدعم العلمي والتمويل من إيران والمواد المتوفرة على الإنترنت. وتقدر المنظومة الأمنية أنه بالإضافة إلى نوعية الطائرات التي تستخدمها **حماس**، والتي تعتبر بسيطة ولها قدرات مماثلة للطائرات الصغيرة بدون طيار الموجودة في السوق المدنية، تركز **حماس** بشكل كبير على جانب زيادة الكميات أو الأعداد، وبالتالي، خلال الحرب، ستحاول تشغيل عدد كبير نسبياً من الطائرات بدون طيار والحوامات في آن واحد من أجل تحقيق إصابة دقيقة لأهداف في "إسرائيل" مع افتراض إسقاط جزء كبير من الطائرات في الجو من قبل أنظمة الدفاع وطائرات سلاح الجو والحرب الإلكترونية والمروحيات. ويأخذ سيناريو التهديد الذي وضعه "الجيش الإسرائيلي" لحرب متعددة الساحات في الاعتبار أن الإيرانيين هم الذين يقودون بشكل أساسي جهداً مشتركاً لزيادة التهديد على "إسرائيل" فيما يتعلق بالطائرات بدون طيار من عدة ساحات في نفس الوقت، وهذا على مستويات مختلفة من الجودة ومديات العمل والضرر المحتمل، وفي "إسرائيل" يعتبرون هذا

التهديد كبيراً في ضوء وضع طائرات أكثر تقدماً إلى جانب تلك الموجودة على الأراضي الإيرانية، في العراق، في لبنان، في سوريا، وفي أيدي الحوثيين في اليمن.

* * *

والا: مسؤول أمني.. "الجيش الإسرائيلي سيضطر إلى إطلاق عملية واسعة النطاق في جميع أنحاء الضفة الغربية"

بقلم أمير بوحبوط

قدر مسؤول كبير في المنظومة الأمنية للعدو أن "جيش العدو الإسرائيلي" سيضطر إلى الشروع في عملية واسعة النطاق لجمع الأسلحة والذخيرة والمطلوبين في وقت واحد بالضفة الغربية، وذلك في أعقاب سلسلة العمليات النضالية التي وقعت خلال الأيام القليلة الماضية، والتي قتل فيها ثلاثة مستوطنين. وبحسب المسؤول، وقود الهجمات في الضفة الغربية هو بنادق ومسدسات مهربة من الأردن وتحويل مبالغ مالية كبيرة من قبل إيران وحماس إلى الضفة الغربية. كما رجح المسؤول أنه من السابق لأوانه تحديد ما إذا كان الهجومان القاتلان اللذان وقعا مؤخراً ناجمين عن فشل "الجيش الإسرائيلي" في إيقاف الإنذارات الاستخباراتية من الشاباك، أو ما إذا كانت بنية تحتية مسلحة جديدة تعمل بسرية كبيرة، وقال: "منذ بداية العام، تم إحباط مئات هجمات إطلاق النار، معظمها من شمال الضفة، كل يوم هناك عدد من رقمين من الإنذارات حول تنفيذ هجمات، ولذلك يواصل الجيش الإسرائيلي القيام باعتقالات كل ليلة." وأضاف المسؤول: "الوسائل القتالية يتم تهريبها بكميات كبيرة من مناطق مختلفة في الشرق الأوسط عبر الأردن إلى إسرائيل ويتم ضبط جزء صغير منها على الحدود لكن معظمها ينتهي في أيدي المنظمات المسلحة."

وأوضح المسؤول الأمني الكبير أن إيرانيين وحماس والجهاد الإسلامي، كانت في الماضي مشغولة بعمليات معقدة لتجنيد البنية التحتية، واكتساب الثقة، وتوجيه الهجمات المعقدة، أما اليوم، يكتفون بتهريب الوسائل القتالية ونقل الأموال، وتوجيه الهجمات من بعيد من خلال شرح طريقة العمل، إلى جانب التحريض الجامح على الشبكات والأجواء الشارع.

* * *

الهرار.. "الوضع في الكيان سيء جدًا ونتنياهو غير مهتم بمعالجته"

رفضت عضوة الكنيست "كارين الهرار" من حزب "يش عتيد" الدعوات لتشكيل حكومة وحدة مع "نتنياهو"، وقالت في حديث لموقع يديعوت أحرنوت صباح الأربعاء": هذا لن يحدث، يجب أن تكون هناك معارضة في الكيان، الوضع سيء للغاية ونتنياهو غير مهتم بمعالجة الوضع." وفيما يتعلق بعدم انعقاد لجنة اختيار القضاة، قالت "الهرار": "سيتعين على وزير القضاء ياريف ليفين الالتزام بحكم المحكمة، وآمل أن يلزموه بانعقاد اللجنة."

وزير القضاء في حكومة العدو يرفض حتى الآن اجتماع لجنة اختيار القضاة بتركيبتها الحالية. وتتكون اللجنة التي تقوم باختيار القضاة للمحاكم في "كيان العدو الإسرائيلي" حالياً من أربعة سياسيين (وزير القضاء، ووزير آخر، ونائبين من الكنيست) وممثلين عن نقابة المحامين و ثلاثة قضاة في المحكمة العليا. ويتطلب تعيين قاضي المحكمة العليا، أغلبية 7

أعضاء من أصل 9 ممثلين في اللجنة، وبالنسبة للمحاكم الأخرى، فإن الأغلبية البسيطة تكفي، ولا توجد أغلبية تلقائية لأي مجموعة من المجموعات المكونة للجنة.

إن المعركة على عضوية "لجنة اختيار القضاة" وهوية أعضائها السياسية هي جزء أساسي من المعركة على الجهاز القضائي وهوية الأعضاء الذين سيتم تعيينهم مستقبلاً لإشغال كرسي القضاء في محاكم العدو في مختلف الدرجات والتخصصات، وفي مقدمتها بالطبع المحكمة العليا. وتشكل هذه اللجنة أحد المركّبات المركزية في برنامج "الإصلاح القضائي" الذي طرحه وزير القضاء في حكومة العدو "ياريف ليفين" ويتبناه "بنيامين نتنياهو" وشركائه في الائتلاف، وأثار موجة عارمة وعاصفة من الاحتجاجات في الكيان.

* * *

إسرائيل اليوم: مستشار الأمن القومي الأمريكي: إعلان تطبيع "إسرائيل" مع السعودية "ليس قريباً"

بعد وصوله إلى السعودية الشهر الماضي لمعرفة ما إذا كان من الممكن تحقيق التطبيع، نُقل عن "جيك سوليفان"، الذي يشغل منصب مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس "جو بايدن"، قوله إنه "من غير المتوقع إعلان وشيك بشأن التطبيع السعودي- الإسرائيلي." وقال "سوليفان" أيضًا إن السلام بين البلدين سيكون "صفقة كبيرة" من شأنها أن تجلب الاستقرار إلى الشرق الأوسط. ورفض الخوض في تفاصيل فيما يتعلق بالاتصالات مع السعودية و"إسرائيل" وقال: "هذا يجري عبر القنوات الدبلوماسية، لا يزال هناك طريق طويل لنقطعه لأن هذه أمور معقدة." ووصل "سوليفان" إلى المملكة العربية السعودية للتحقق من إمكانية إتمام اتفاق ثلاثي بين "إسرائيل" والولايات المتحدة والمملكة، والذي سيشمل التطبيع، والمساعدة الأمنية للرياض، وتغيير السياسة "الإسرائيلية" في الأراضي الفلسطينية.

وقال المحلل المقرب من البيت الأبيض، "توماس فريدمان"، عن زيارة "سوليفان" إن الأمر سيستغرق وقتا طويلا قبل أن يتمكنوا من إيجاد صيغة للصفقة لأن "الكثير من الأشياء يجب أن تكون مقبولة لكثير من الناس في المحادثات، حتى لو قرر بايدن "الانتقال بالأمر إلى المستوى التالي."

* * *

معهد أبحاث الامن القومي: هل تؤثر على علاقة الصين بالكيان؟..: أهمية ودلالات الزيارة البرلمانية "الإسرائيلية" لـ"تايوان"

بقلم أساف أوريون، روعي بن تسور

في الأسبوع الماضي، قام خمسة أعضاء "كنيست" من الائتلاف الحكومي في الكيان والمعارضة بزيارة تايوان، بدعوة من وزارة الخارجية، حيث التقى الوفد مع الرئيس "تساي ينغ وين"، التي أشارت إلى أن تايوان تقوم مؤخرًا ببناء قدراتها الدفاعية وهي مهتمة بتوسيع التعاون مع الكيان، خصوصًا في المجال الأمني. وقال رئيس الوفد، عضو الكنيست "يوراي لاهاف هيرتسينو"،

إنه يأمل في المزيد من الاستثمارات التايوانية في الكيان، بينما تتزايد التوترات بين الصين وتايوان، ما هي أهمية مثل هذه الزيارة البرلمانية؟، وما هو تأثيرها على علاقات الصين بالكيان؟.

تايوان قضية مركزية في العلاقات بين القوى العظمى، ومن وجهة نظر الصين، تعد تايوان جزءًا لا يتجزأ من الصين، ويعتبر الاتحاد الحتمي معها مصلحة أساسية، وتعترف الولايات المتحدة بسياسة "الصين الواحدة"، ولكنها تصر على أن يتم تنفيذها بالاتفاق، وتساعد على أمن تايوان وتحافظ على الغموض فيما يتعلق برد فعلها إذا حاولت الصين تعزيز التوحيد بالقوة. وتتجنب تايوان الوحدة مع الصين ولكنها تتجنب أيضاً إعلان الاستقلال، إن الازمة حول تايوان هو السيناريو المركزي للتخطيط لدى الجيش الأمريكي من جهة والجيش الصيني من جهة أخرى.

وفي هذه المساحة الحساسة تتصرف "إسرائيل" بحذر، وتعترف بـ"صين واحدة"، وتحتفظ بعلاقات تجارية وتكنولوجية وثقافية مع تايوان، ولكن ليس علاقات دبلوماسية. منذ عام 1993، تعمل المكاتب الاقتصادية والثقافية المشتركة في عاصمة جمهورية الصين " تايبيه" و"تل أبيب." وتعد تايوان شريكًا تجاريًا كبيرًا للكيان في آسيا، حيث بلغ حجم التجارة معها في البضائع العام الماضي 2.67 مليار دولار، وهو أعلى من تجارتها مع اليابان، وتجري هذه العلاقات ضمن المعايير التي تقبلها الصين أيضًا، وتشمل أيضًا وفودًا من أعضاء الكنيست الذين زاروا تايوان كل عام تقريبًا بين عامي 2007 و2019، حتى تفشى فيروس كورونا. وفي ضوء تفردهما، فإن تايوان والكيان يكملان بعضهما بعضا في مجالات التكنولوجيا والتطوير، حيث تتمتع تايوان بميزة نسبية في إنتاج الأجهزة، وتتمتع "إسرائيل" بقدرات تطوير بارزة في مجال البرمجيات والشركات الناشئة. وتظهر إمكانات كبيرة للتعاون في مجال الرقائق، حيث تعد تايوان رائدة على مستوى العالم، وتتمتع "إسرائيل" بقدرات متميزة في تصميم الرقائق وهندستها.

تعبر هذه الاستراتيجية البراغماتية لكيان العدو، عن توازن دقيق بين استغلال الفرص الاقتصادية والحساسيات الجيوسياسية. وإذا اندلعت أزمة عسكرية حول تايوان، فسوف تجد "إسرائيل" صعوبة في الحفاظ على مساحة العمل هذه بين شريكها التجاري الرئيسي. الصين. وحليفتها الاستراتيجية التي لا يمكن تعويضها. الولايات المتحدة الأمريكية.

* * *

"إلكين": بن غفير فاشل وأصبح مهرج الحكومة

هاجم "زئيف إلكين" عضو الكنيست عن حزب "همحني هممليخي" في حديث لموقع يديعوت أحرنوت صباح الأربعاء وزير الأمن القومي للعدو "إيتمار بن غفير" واصفًا إياه بمهرج الحكومة والفاشل. وقال "إلكين" في أعقاب جرائم القتل العديدة بين فلسطيني 1948 والتي بلغت 158 قتيلاً منذ بداية العام الجاري، وعدم قدرة شرطة العدو على التعامل معها "فشل فشلاً ذريعاً وأصبح مهرج هذه الحكومة". وأضاف: "لو كان مسؤولاً لطلب تغيير المواقف، كل ما يهمه هو حيل الانتخابات ووسائل الإعلام"

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل: وزراء اليمين يحمّلون غالانت مسؤولية موجة الهجمات الفلسطينية، وعضو كنيست يدعو إلى "الانتقام"... نتنياهو يدعو لعقد اجتماع المجلس الوزاري الأمني المصغر في الأسبوع المقبل في أعقاب الهجوم في الضفة الغربية؛ وهرتسوغ يحذر من أعمال انتقامية

بقلم ميخائيل باخنر

حمّل عدد من وزراء اليمين المتطرف يوم الإثنين وزير الدفاع يوآف غالانت مسؤولية الهجوم الدامي الذي وقع في جنوب الضفة الغربية وحضوه على إعادة نشر حواجز عسكرية في المنطقة، بينما دعا رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى عقد المجلس الوزاري الأمني المصغر (الكابينت) الأسبوع المقبل. وفي وقت سابق من اليوم، قُتلت الإسرائيلية بت شيفاع نيغري، بعد تعرضها لإطلاق نار بينما أصيب أريه غوتليب، إصابة خطيرة في الهجوم الذي وقع في مدينة الخليل بجنوب الضفة الغربية. وتعرض الاثنان، وكلاهما في الأربعينيات من العمر، لإطلاق نار من مركبة عابرة بينما استقلا سيارة على الطريق السريع 60، بالقرب من مفرق بيت حغاي.

وحمّلت وزيرة المهام الوطنية أوريت ستروك، من حزب "الصهيونية المتدينة"، وزير الدفاع، وهو عضو في حزب "الليكود" الذي يترأسه نتنياهو، المسؤولية. وقالت: "هجوم دام آخر مكنه عدم اتخاذ قرار ضروري. لا ينبغي أن تكون طرق يهودا والسامرة ضوءا أخضر للإرهاب"، مستخدمة الاسم التوراتي للضفة الغربية.القرار بين يديك يا وزير الدفاع. اتخذه قبل الهجوم المقبل"، مشيرة إلى سعيها لفرض قيود أكبر على حركة الفلسطينيين.

كما وصف وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير من حزب "عوتسما يهوديت" سياسة الدفاع الحالية بأنها "متساهلة للغاية." وطالب بعقد الكابينت لبحث إعادة فرض الحواجز وإغلاق بعض البلدات الفلسطينية. وقال: "نحن في خضم موجة من الارهاب وسياستنا متساهلة للغاية."

أعلن مكتب نتنياهو في وقت لاحق أنه تم تقديم الاجتماع المزمع لمنتدى الوزراء رفيع المستوى إلى الأسبوع المقبل بعد هجوم يوم الإثنين، بالإضافة إلى هجوم آخر وقع يوم السبت قُتل فيه رجل وابنه بالرصاص في بلدة حوارة بالضفة الغربية. وكان من المقرر في الأصل عقد الكابينت في 10 سبتمبر. كما أكد مصدر في مكتب رئيس الوزراء لموقع "واللا" الإخباري أن القرار لا علاقة له بمطالبة بن غفير بعقد المنتدى رفيع المستوى بشكل فوري.

بشكل منفصل، نقل موقع "واللا" عن مسؤول كبير لم يذكر اسمه في حزب الليكود انتقاده الشديد لستروك وبن غفير. ونُقل عن المسؤول قوله إن "بن غفير وستروك يريدان حملة عسكرية مع 150 قتيلا. إنهما متطرفان عديمي المسؤولية لا يفهمان الأمن ويتصرفان مثل الأطفال الذين لا يعرفون كيفية تأخير إشباع رغباتهم. إن المتطرفين في الحكومة يرقصون على دماء الضحايا من أجل سياسات رخيصة." وبدا أن رئيس الدولة يتسحاق هرتسوغ يحذر من هجمات انتقامية للمستوطنين وقال أنه يجب تقديم الدعم "فقط" للجيش الإسرائيلي وقوات الأمن في أعقاب الهجوم. وفي الأشهر الأخيرة، أعقب العديد من

الهجمات اعتداءات قام بها مستوطنون متطرفون في البلدات الفلسطينية. وقال هرتسوغ إن "شعب إسرائيل يعرف دائما كيف يكون موحدا ومصمما ومسؤولا وأن يؤيد ويدعم جيش الدفاع وقوات الأمن – [وأن يدعمهم] هم وحدهم – في كفاحنا المستمر الذي لا هوادة فيه ضد الإرهاب." لكن عضو الكنيست يتسحاق كرويزر، من حزب بن غفير المتطرف، دعا إلى "الانتقام" وقال: "الدم اليهودي ليس رخيصا."

وقال عضو الكنيست أوهاد طال من حزب "الصهيونية المتدينة" إنه ينبغي على حكومة اليمين المتشدد، التي أشاد بها مؤيدوها باعتبارها "حكومة يمين كاملة"، إجراء "مراجعة ذاتية."

وتوجه يسرائيل ليئور، صهر الإسرائيلي الذي أصيب إصابة خطيرة في الهجوم، لنتنياهو في تصريحات لوسائل الإعلام قال فيها: "هناك شعب يريد طردنا، ولقد حان الوقت للرد على النيران. ينبغي طرد القاتل مع معاونيه وعائلاتهم الموسعة الكاملة. يجب منعهم من الوصول إلى أي طريق أضروا بنا فيه." وكان من المقرر أن يجري غالانت تقييما مع كبار المسؤولين العسكريين والدفاعيين في وقت لاحق الإثنين، حسبما أعلن مكتبه.

نيغري، التي قتلت في الهجوم، هي أم لثلاثة أطفال ومعلمة روضة أطفال من مستوطنة بيت حغاي بالضفة الغربية، ومن سكان إفرات سابقا. وقال مسعفون إن فتاة تبلغ من العمر 12 عاما، أفادت تقارير أنها ابنة نيغري، التي تواجدت في المركبة خلال الهجوم، لم تصب بأذى. أصيبت السيارة بما لا يقل عن 22 طلقة، وتم العثور على ثلاث رصاصات أخرى في مكان قريب، بحسب التحقيق الأولي للجيش.

وسمع جنود إسرائيليون تواجدوا في موقع قريب إطلاق نار لكنهم لم يحددوا على الفور وقوع هجوم. بحلول الوقت الذي وصلت فيه القوات إلى مكان الحادث كان المسلحون قد فروا، بحسب تحقيق أولي. وقال الجيش إن قواته بدأت عمليات بحث وقامت بإغلاق عدد من الطرقات في المنطقة، ونشر وصفا للمركبة التي يُشتبه أن المسلحين استخدموها لتنفيذ الهجوم. المركبة لا تحمل لوحات ترخيص ويُعتقد أنها فرت باتجاه الخليل. وعثرت القوات الإسرائيلية في وقت لاحق على مركبة محترقة بالقرب من بلدة حلحول الفلسطينية، التي تتطابق كما يبدو وصف المركبة التي استخدمها المسلحون. وذكرت وسائل إعلام عبرية أن نيغري وابنتها استقلتا سيارة غوتليب بعد أن أوقفتا المركبة.

واشادت حركتا "حماس" و"الجهاد الإسلامي" بالهجوم باعتباره ردا على توسع مشروع الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، لكنهما لم تعلنا مسؤوليتهما عنه. ويأتي الهجوم بعد يومين من مقتل إسرائيليَين، رجل وابنه، في هجوم نفذه مسلح فلسطيني في بلدة حوارة بشمال الضفة الغربية. وقُتل شاي نيلاس نيغريكر (60 عاما) وابنه أفيعاد نير (28 عاما) بعد تعرضهما لإطلاق نار في مغسل سيارات بعد ظهر السبت. وقد تصاعدت أعمال العنف في الضفة الغربية خلال العام والنصف الأخيرين، مع ارتفاع في عدد هجمات إطلاق النار الفلسطينية، ومداهمات اعتقال ليلية شبه يومية للجيش الإسرائيلي، وتصاعد الهجمات التي يشنها المستوطنون اليهود المتطرفون ضد الفلسطينيين.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: خبير علم الجريمة يحذر من أن المسؤولين العرب معرضون للتهديد مع ارتفاع جرائم العنف

بقلم جيانلوكا باكياني

حذر خبير من تسرب موجة جرائم العنف التي تضرب بلا هوادة المجتمع العربي في إسرائيل إلى المجال السياسي قبل شهرين من انتخابات السلطات المحلية، مما يضع المسؤولين المحليين تحت التهديد، بعد مقتل مسؤول بلدي ومرشح لرئاسة مجلس محلي هذا الأسبوع. يوم الإثنين، قُتل عبد الرحمن قشوع، المدير العام لبلدية الطيرة العربية في وسط البلاد، بعد تعرضه لإطلاق النار في ظروف غير واضحة. يوم الثلاثاء، قُتل أربعة أشخاص في إطلاق نار جماعي ببلدة أبو سنان في شمال البلاد، من بينهم مرشح لرئاسة المجلس المحلي في القرية.

جرائم القتل الأخيرة رفعت الرقم قياسي لجرائم العنف الذي سُجل هذا العام. بحسب منظمة "مبادرات إبراهيم" المناهضة للعنف، قُتل 156 فردا من المجتمع العربي منذ بداية العام، معظمهم في حوادث إطلاق نار. في الفترة نفسها من العام الماضي، بلغ عدد الضحايا 68 قتيلا. وجرائم القتل هي جزء من موجة جرائم عنف تجتاح المجتمع العربي في السنوات الأخيرة. ويلقي العديد من قادة المجتمع باللوم على الشرطة، التي يقولون إنها فشلت في كبح جماح منظمات الجريمة وتتجاهل أعمال العنف إلى حد كبير. ويشيرون أيضا إلى عقود من الإهمال والتمييز من قبل المكاتب الحكومية باعتبارها السبب الجذري للمشكلة. وهزت جريمة القتل في الطيرة الوسط العربي وأثارت قلق الحكومة لأن هدفها كان مسؤولا منتخبا، "رمز حكم"، كما قال وزير الداخية موشيه أربيل. يوم الثلاثاء قال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إنه تم "تجاوز خط أحمر" وتعهد بإشراك جهاز الأمن العام (الشاباك) في الرد.

يقول بادي حسيسي، مدير معهد علم الجريمة في كلية القانون بالجامعة العبرية في القدس، لـ"تايمز أوف إسرائيل" في مقابلة أجريت معه إن "المسؤولين المحليين في بلداتنا يعيشون حياة صعبة. إنهم يتعرضون لضغوط شديدة من أصحاب مصالح محليين، سواء كانوا عائلات قوية أو عصابات إجرامية. إن التدخل في السياسة المحلية ليس ظاهرة جديدة ولا تقتصر على المجتمع العربي، لكنها أكثر انتشارا في مدننا وبلداتنا." وأضاف حسيسي "للحكومة المحلية مكانة مركزية في حياة المواطنين العرب. بينما يشارك الناخبون العرب بأعداد منخفضة في الغالب في انتخابات الكنيست، فإن معدل تصويتهم يصل إلى الضعف عندما يتعلق الأمر بانتخابات السلطات المحلية. الجميع يريد أن يكون له حصة في كيفية إدارة البلدة."

جريمة القتل يوم الإثنين لم تكن أول حادث عنف دام يطال مسؤول منتخب عربي أو محيطه. في أبريل، قُتل حارس أمن لرئيس بلدية الطيبة العربية بوسط البلاد عندما أطلق مسلحون النار عليه من أمام منزل رئيس البلدية. وستجرى انتخابات السلطات المحلية في إسرائيل في 31 أكتوبر. أبلغ مسؤولون محليون من شمال البلاد وحتى جنوبها عن تعرضهم للترهيب والتهديد، مثل حوادث إطلاق نار خارج منازلهم، وإضرام النار في مركباتهم، وحتى إلقاء قنبلة يدوية في إحدى الحالات. خلال اجتماع لمجلس الوزراء ليل الثلاثاء، أوصى عدد من الوزراء بأن تقوم إسرائيل بإلغاء أو تأجيل انتخابات السلطات المحلية في البلدات العربية بسبب تصاعد التهديدات والعنف التي تواجه المرشحين، حسبما أفادت تقارير إعلامية عبرية. ولقد رفضت المستشارة القضائية للحكومة غالي بهاراف-ميارا الفكرة بدعوى أنها تنتهك الحقوق الديمقراطية للمواطنين العرب.

وقال حسيسي "بالطبع أن معظم التهديدات والضغوطات على القادة المحليين تأتي من الجريمة المنظمة. إن المديرين العامين، مثل ضحية جريمة القتل يوم الإثنين، هم صناع القرار الرئيسيون عندما يتعلق الأمر بالمناقصات العامة، على سبيل المثال لإزالة القمامة ، حيث تنطوي المسألة على مبالغ مالية ضخمة. لكن في بعض الأحيان يمكن أن تندلع صراعات عنيفة بسبب أمور تافهة للغاية – عدم وضع رصيف أو إشارة ضوئية في المكان الذي طلبه شخص ما يمكن أن يؤدي إلى شعور عائلة بقلة احترام ونزع الشرعية عن السلطة والتوتر. ليس بالضرورة أن يتعلق الأمر بالجريمة المنظمة." وأضاف أن الفارق الأساسي بين نزاع ينتهي بشجار وآخر ينتهي بالقتل هو توفر الأسلحة. وقال حسيسي: "يشكل العرب 22% من سكان إسرائيل، لكن 94% من حوادث إطلاق النار في إسرائيل تحدث في البلدات العربية. هناك نزعة معينة للعنف في المجتمع العربي، ولكن معدل جرائم القتل في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل – مواطنو إسرائيل العرب – أعلى بكثير منه في صفوف الفلسطينيين بالضفة الغربية." وفسر قائلا "السبب بسيط – تعرف السلطة الفلسطينية كيفية الحفاظ على النظام والردع في شوارع المدن الفلسطينية. فهي تعرف متى تتدخل وأين وكيف. الشرطة الإسرائيلية لا تفعل ذلك. إن دولة إسرائيل ضعيفة في مواجهة الجريمة." تتم مناقشة اشراك الشاباك في الحرب ضد الجريمة في المجتمع العربي في العلن وفي السر في الدوائر الحكومية منذ أشهر.

يقول حسيسي: "من الواضح أن النظام الحالي الذي تطبقه الشرطة الإسرائيلية لمنع الجريمة والتحقيق فيها غير فعال، لذا فإن أي تحسن مرحب به"، ويضيف: "كل ما من شأنه أن يمنع تراكم الجثث أمام أعيننا هو موضع ترحيب حقا، طالما تم ذلك في إطار ديمقراطيتنا، مع الضوابط والتوازنات المناسبة." ومع ذلك، فإن تطبيق أدوات قوة أمنية لمكافحة الإرهاب في سياق مدني سيشكل تحديات. "في الضفة الغربية، يعمل الشاباك على تحييد ناشطين، سواء بالقتل أو بالاعتقال. وفي السياق المدني، سيتعين نشره لجمع الأدلة لتوجيه الاتهامات. يعد ذلك إعادة هيكلة لأساليبه العملياتية، لكن من الممكن القيام بذلك"، كما يقول حسيسي. وأضاف "المجرمون داخل إسرائيل حريصون للغاية على عدم ارتكاب جرائم ضد الأمن القومي، لأنهم يعرفون أنه إذا تدخل الشاباك، فإن تهم الإرهاب ضدهم ستكون أثقل بكثير. إنهم يدركون كيفية التلاعب بالقانون والإفلات من العقوبات البسيطة نسبيا على جرائمهم."

وقال حسيسي "قبل عشرين عاما، أدركت الشرطة أن هناك مشكلة في المجتمع العربي، وبدأت بفتح محطات شرطة أكثر في البلدات العربية، وزادت عدد عناصرها، ولكن ليس بشكل كاف. يحدث الفارق الحقيقي عندما يتم ضبط أسلحة على نطاق واسع للغاية. يجب أن يتناسب حجم التدخل مع حجم المشكلة. إن ارسال دورية تضم بضع سيارات إلى بلدة ليلا ليس كافيا على الإطلاق." في ظل الحكومة السابقة بقيادة نفتالي بينيت ويائير لبيد، تم إنشاء هيئة خاصة مشتركة بين الوكالات لمكافحة الجريمة في البلدات العربية، وتم تعيين عضو الكنيست يوآف سيغالوفيتش من حزب "يش عتيد" الذي يتزعمه لابيد، وهو ضابط متقاعد في وحدات التحقيق والاستخبارات في الشرطة، منسقا للوكالة وكان الشاباك مشاركا في دور استشاري. شغل سيغالوفيتش آنذاك منصب نائب وزير الأمن الداخلي.

وقال حسيسي عن هذه الجهود "بدأت النتائج الملموسة الاولى في الظهور. كان المسؤولون الحكوميون يأتون إلى البلدات العربية، ويسألون المسؤولين المحليين عن احتياجاتهم. انخفضت معدلات القتل. رأينا تعاونا وعملا حقيقيين." وأردف قائلا

"من الواضح أن الائتلاف الحالي لا يهتم. باستثناء الحديث عن 'استعادة الحوكمة' في البلدات العربية الصادر عن عدد من أعضاء الحكومة، نحن لا نرى شيئا يحدث على الأرض. إذا كان الائتلاف الحاكم جادا بشأن مكافحة الجريمة، لا يمكنه أن يتعامل مع القادة العرب باستعلاء. عليه الدخول في حوار معهم."من الواضح أن أولويات الحكومة تقع في مكان آخر. الحكومة كثيرة الكلام وقليلة الأفعال، والمجرمون هم أول من أدرك ذلك."

* * *